المركز الجامعي بتسمسيلت

معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

الموضوع:

ملائمة النظام المحاسبي المالي المبسط في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

– دراسة حالة " مؤسسة الجيلالي بونعامة " –

مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: محاسبة مالية

إعداد الطالبة: **إشراف الأستاذ:**

رحماني نوال **قندز بن توتة**

لجنة المناقشة:

الأستاذ:	**براضية حكيم**	**رئيسا**
الأستاذ:	**قندز بن توتة**	**مقررا و مشرفا**
الأستاذ:	**بن صالح عبد الله**	**ممتحنا**
الأستاذ:	**لجلط إبراهيم**	**ممتحن إضافي**

السنة الجامعية 2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــداء

الحمد لله و كفى، و الصلاة و السلام على عبده المصطفى ، اما بعد :
اهدي ثمرة جهدي المتواضع الى:

- **الى النجمة او النجم الذي سيضيء حياتي ادخله الله الدنيا بسلام**
- **الى من يستحق كل الاجلال و الاحترام و التقدير،الى من ساندني ووقف الى جانبي في السراء و الضراء، الى من غمرني لطفا و حلما و كرما، الى توأم روحي زوجي العزيز اطال الله في عمره**
- **الى الذي يتقد عزما و قوة، و يتدفق حلما و يفيض كرما، و ينساب سماحة و يتلفظ حكمة، الى الذي انجب فربى و ُطلب فلبى، الى ابي العزيز اطال الله في عمره**
- **الى التي غذتني من حنانها ،و بعثت من ضعفها و انوثتها قوة ، مهجة القلب و هبة الرب و كمال الود و صفاء القلب ،الى احب مخلوقة،الى امي الحبيبة اطال الله في عمرها**
- **الى اخواني الحاج بن علي و كريم، الى اخواتي نادية نورية فوزية و اسماء**
- **الى عائلتي الثانية و على رأسهم الحاج و الحاجة حفظهما الله**
- **الى من صاحبوني في درب الدراسة صديقتاي الفاضلتين**
- **الى من سكبوا النور في دربي اساتذتي الكرام و خاصة الاستاذ المشرف قندز بن توتة**

شكـــر و تقديـــــر

الحمد لله، الحمد لله الذي بحمده تتم الصالحات.

والصلاة والسلام على خير البرية سيدنا محمد عدد ما كان وما يكون وما هو كائن إلى يوم الدين

أتقدم بجزيل الشكر للمولى عز وجل على توفيقه لي بانجاز هذا العمل المتواضع

كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذ المشرف الأستاذ قندز بن توتة على توجيهاته القيمة و مساندته لي

كما لا انسى شكر اللجنة المناقشة ، جميع اساتذة ماستر المحاسبة المالية بالمركز الجامعي و جميع من حضر في هذا المجلس.

الملخص :

تتمثل دراستنا في إظهار مدى ملائمة النظام المحاسبي المالي المبسط المخصص للكيانات الصغيرة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، بحيث حاولنا من خلال هذه الدراسة التطرق إلى مختلف التعاريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا التعرف على أهم الجوانب للإلمام و التعرف أكثر على هذه المؤسسات.

و بعد ذلك قمنا بالتطرق إلى مفهوم النظام المحاسبي المالي المبسط و مجال و إجراءات تطبيقه و إلى ما هنالك من المعلومات التي توفرت لدينا بخصوص هذا النظام .

و بعد القيام بالدراسة النظرية ،و لتكون هذه الدراسة أقرب للواقع حاولنا تطبيق و إسقاط ما توصلنا إليه من مفاهيم على مؤسسة الجيلالي بونعامة و التي تعتبر مؤسسة متوسطة نظرا للمعايير المطبقة في الجزائر ثم اختيار الفرضيات و الوصول إلى نتائج الدراسة.

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، النظام المحاسبي المالي ، النظام المحاسبي المالي المبسط.

الفـــهـرس

مقدمـــة عامة

الفصـــل التمهيدي: الإطار المنهجي للبحث

- **طرح إشكالية البحث.**
- **فرضيات البحث.**
- **مبررات اختيار الموضوع .**
- **اهداف و اهمية الدراسة .**
- **منهج البحث.**
- **صعوبات البحث.**

الفصل الأول : التعريف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

- **تمهيد الفصل**
- **المبحث الأول :مفهوم و اهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطورها التاريخي في الجزائر**
- **المطلب الأول** : مفهوم و اهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- **المطلب الثاني**:التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر
- **المبحث الثاني: أنواع و خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**
- **المطلب الأول**: أنواع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- **المطلب الثاني**: خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- **المبحث الثالث: المنظومة المؤسساتية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة والدور الوظيفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة**
- **المطلب الأول**: المنظومة المؤسساتية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- **المطلب الثاني**: والدور الوظيفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- **خلاصـــــة الفصل**

الفصل الثاني : نظام المحاسبة المالية المبسط

- **تمهيد الفصل**

- **المبحث الأول: تعريف نظام المحاسبة المالية المبسط و مجال تطبيقه و اجراءاته**
- **المطلب الأول:** مجال تطبيق نظام المحاسبة المالية المبسطة
- **المطلب الثاني:** إجراءات نظام المحاسبة المالية المبسط
- **المبحث الثاني: الغرض من القوائم المالية المبسطة و خصائصها**
- **المطلب الأول:** الغرض من القوائم المالية المبسطة
- **المطلب الثاني:** الخصائص النوعية للقوائم المالية
- **المبحث الثالث: الكشوف المالية المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي المبسط**
- **المطلب الأول:** عمليات مراقبة نهاية السنة المالية
- **المطلب الثاني:** عرض الكشوف المالية
- **خلاصـــــة الفصل**

الفصل الثالث : دراســـة حـالة

- **تمهيد الفصل**
- **المبحث الأول: التعريف بمؤسسة الجيلالي بونعامة**
- **المطلب الأول:** تعريف مؤسسة الجيلالي بونعامة للأجر و مخطط عملها
- **المطلب الثاني:** الهيكل التنظيمي للمؤسسة
- **المبحث الثاني: تحليل محتوى القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة**
- **المطلب الأول:** تحليل ميزانية الأصول و الخصوم
- **المطلب الثاني:** تحليل حسابات النتائج و تغيرات رؤوس الأموال
- **المطلب الثالث:** تحليل جدول تدفقات الخزينة و وضعية رأس مال المؤسسة
- **المبحث الثالث: الفرق بين نظام المحاسبة المالي و نظام الخزينة**
- **المطلب الأول:** معلومات حول النظام المحاسبي المالي و حول نظام الخزينة
- **المطلب الثاني:** الفرق بين الكشوف المالية للنظامين
- **خلاصـــــة الفصل**
- **خاتمـــــــة عامة**

قـــــــائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (1 ـ 1)	تعريف بريطانيا للمؤسسات حسب القطاع الاقتصادي	12
الجدول رقم (1 ـ 2)	تعريف اليابان للمؤسسات حسب القطاع،عدد العمال و رأس المال	13
الجدول رقم (1 ـ 3)	تعريف البنك الدولي للكيانات الصغيرة	14
الجدول رقم (1 ـ 4)	تصنيف المؤسسات حسب حجمها سنة 1964	18
الجدول رقم (2 ـ1)	الوضعية عند نهاية السنة المالية	63
الجدول رقم (2 ـ2)	الوضعية عند نهاية السنة المالية	64
الجدول رقم (2 ـ3)	حسابات النتائج	66
الجدول رقم (2 ـ4)	تغير الخزينة خلال السنة المالية	68
الجدول رقم (3 ـ 1)	تصنيف العمال الدائمين في المؤسسة	74
الجدول رقم (3 ـ 2)	ميزانية الأصول (قبل الجرد) في ديسمبر 2013	78
الجدول رقم (3 ـ3)	ميزانية الخصوم (قبل الجرد) في ديسمبر 2013	81
الجدول رقم(3 ـ 4)	حساب النتائج	87
الجدول رقم (3 ـ5)	التغير في الخزينة (بالطريقة المباشرة)	91
الجدول رقم (3 ـ6)	وضعية رأس المال من 2009/01/01 إلى 2013/12/31	96

قـــــــائمة الأشكال

الشكل رقم(3 ـ 1) :الهيكل التنظيمي للمؤسسة، الصفحة 75

قـــــــائمة الملاحق

- الملحق 01:بطاقة تقنية لمؤسسة الجيلالي بونعامة
- الملحق 02:مخطط عمل لمؤسسة الجيلالي بونعامة
- الملحق 03:ميزانية أصول مؤسسة الجيلالي بونعامة
- الملحق 04:ميزانية خصوم مؤسسة الجيلالي بونعامة
- الملحق 05:جدول حساب النتائج لمؤسسة الجيلالي بونعامة
- الملحق 06:جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة الجيلالي بونعامة
- الملحق07:جدول تغيرات رؤوس الأموال لمؤسسة الجيلالي بونعامة
- الملحق 08: وضعية رأس المال من 2009 إلى 2013 لمؤسسة الجيلالي بونعامة

مقدمـــــــــــــة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية تنميتها الشغل الشاغل لكثير من الحكومات والمنظمات الدولية، باعتبارها الوسيلة المناسبة لتحقيق التنمية في المجتمعات المتقدمة والنامية بصفة عامة، وضع لهذه المؤسسات نظام محاسبي خاص تماشيا مع حجمها و نشاطها الذي قد يقتصر على نشاط واحد ، يسمى هذا النظام بنظـــام المحـــاسبة الماليـة المبسط .

اما فيما يخص هذه الدراسة فقد تمثلت في مدى ملائمة هذا النظام في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث تكونت هذه الدراسة من أربع فصول .

الفصل الأول تعلق بالإطار المنهجي لدراستنا محاولين شرح أسباب اختيار هذه الدراسة و أهدافها و موضحين الصعوبات التي واجهتنا ،حاولنا من خلال هذا الفصل تبسيط رؤية القارئ لدراستنا الذي قد يحتاجها كمرجع و ذلك من خلال منهجة هذه الدراسة.

الفصل الثاني متعلق بالتعريف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة محاولين الإلمام بكل جوانب هذا التعريف المتوفرة من مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي تختلف في تحديده الحكومات و المنظمات الدولية إلى الأهمية الاقتصادية لهذه المؤسسات ومن ثم تطورها التاريخي في الجزائر ، وصولا إلى أنواع و خصائص هذه المؤسسات و أخيرا منظومتها المؤسساتية و دورها أو تأثيرها على التوظيف.

الفصل الثالث تناول التعريف بنظام المحاسبة المالية المبسط حيث حاولنا فيه أيضا جمع اكبر قدر من المعلومات المتوفرة عن هذا النظام، فقمنا بتعريفه و من ثم مجال تطبيقه و إجراءاته، ثم قمنا بتوضيح الغرض من القوائم المالية المبسطة و خصائصها و أخيرا تطرقنا إلى الكشوف المالية المتعلقة بنظام المحاسبة المالية المبسط .

أما الفصل الرابع فاعتمدنا فيه على دراسة حالة ،و قد استخدمنا طريقة المقابلة للإجابة على الإشكالية التالية: ما مدى ملائمة نظام المحاسبة المبسط في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

و أهم ما توصلنا إليه هو أن للكيانات الصغيرة نظام محاسبي خاص بها يدعى بالمحاسبة المبسطة ، تختلف هذه المحاسبة عن تلك الموجهة للكيانات الكبيرة ،حيث أن المبرر الأساسي لوضع المحاسبة المبسطة هو الموازنة بين تكلفة معالجة المعلومات وإنتاج المعلومات ، فلا يعقل أن تطبق المعايير المحاسبية المعقدة الخاصة بالكيانات الكبيرة ذات الأنشطة المعقدة على كيانات ذات نشاط واحد.

الفصل التمهيدي: الإطار المنهجي للبحث

- طرح اشكالية البحث.
- فرضيات البحث.
- مبررات اختيار الموضوع .
- اهداف الدراسة .
- اهمية الدراسة .
- منهج البحث.
- صعوبات البحث.

الإشكاليـــــــة

على الـرغم مـن انتشـار المؤسسـات الصـغيرة والمتوسـطة في كافـة دول العـالم، إلا أن مفهـوم هـذه المؤسسـات مـازال يثـير جـدلا كبـيرا يتعـذر معـه تحديـد تعريـف محـدد متفـق عليـه لهـا لان هـذه المؤسسـات تختلـف في خصائصـها الاقتصـادية والتقنيـة والتنظيميـة حسـب نـوع النشـاط ومرحلـة النمـو الـتي تمـر بهـا الدولـة، فمـا يعتـبر مؤسسـة صـغيرة في قطـاع الصـناعة قـد يصـنف مؤسسـة متوسـطة أو كبـيرة في قطـاع الخـدمات، ومـا يعتـبر مؤسسة صغيرة في دولة متقدمة يعتبر مؤسسة كبيرة في دولة نامية .

لقـد تبـين أن إهمـال الـدول الناميـة لمثـل هـذه المؤسسـات هـو سـبب مـن أسـباب اتساع الفجوة بين حركية النشاط الاقتصادي لهذه الدول والدول المتقدمة

وإذا أريـد للمؤسسـات الصـغيرة والمتوسـطة أن تملـك القـدرة علـى المنافسـة في ظـل الظـروف الإقليميـة والدوليـة الجديـدة، فـلا بـد لهـا أن تتحلّـى بالابتكـار في إيجـاد السـبل والأدوات الـتي تسـاعدها علـى التعامـل مـع هـذه الظـروف، وأن تسـتغل الفـرص وأن تتكيف مع التكنولوجيات الجديدة وتطبيقاتها.

وفي الجزائـر ظـل التوجيـه المركـزي والتسـيير الإداري الأحـادي مهيمنـا علـى الحيـاة الاقتصـادية منـد الاسـتقلال، واهتمـت الدولـة طـوال ثـلاث عقـود مـن البنـاء الاقتصـادي بالمؤسسـات الكـبرى فـتم تهمـيش المؤسسـات الصـغيرة والمتوسـطة واعتـبرت لمـدة طويلـة كقطـاع ثـانوي، إلا أن الظـروف الاقتصـادية الصـعبة الـتي مـرت بهـا في السـبعينات، حتمـت عليهـا إعـادة النظـر في السياسـة المتبعـة، باعتمـاد جملـة مـن الإصـلاحات الهيكليـة الـتي كانـت ممـر حتمـي للـدخول في اقتصـاد السـوق و الانـدماج في حركيـة الاقتصـاد العالمي.

أمـــا بالنســـبة لنظـــام المحاســـبة الماليـــة المبســـط هـــو نظـــام محاســـبي خـــاص بالكيانـــات الصـــغيرة، يختلـــف عـــن ذلـــك الموجـــه للكيانـــات الكبـــيرة، وهـــو بـــدوره يختلـــف مـــن دولـــة إلى أخـــرى ، لأنـــه مكيـــف مـــع النظـــام الاقتصـــادي المتبـــع في كـــل دولـــة ليـــتمكن مـــن تحقيـــق أهدافها المسطرة .

في هـــذا الصـــدد وبعـــد الإطـــلاع علـــى إطـــار البحـــث، وأهميـــة القيـــام بـــه والوقـــوف علـــى الأهـــداف المنتظـــر الوصـــول إليهـــا، إلى جانـــب المـــبررات الـــتي كانـــت دافعـــا وراء الغـــوص في هـــذه الدراســـة، نصـــل إلى إبـــراز معـــالم إشـــكالية دراســـتنا، الـــتي نحـــاول تناولهـــا وفـــق ســـياق نظري تحليلي من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي :

⇐ما مدى ملائمة نظام المحاسبة المبسط في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

لمعالجـــة وتحليـــل هـــذه الإشـــكالية وبغيـــة الوصـــول إلى فهـــم مـــدى ملائمـــة المحاســـبة المبســـطة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية :

⇐مـــا هـــي المؤسســـات الصـــغيرة و المتوســـطة و مـــا واقـــع التطـــور التـــاريخي لهـــذه المؤسسات في الجزائر ؟

⇐مـــا هـــي المنظومـــة المؤسســـاتية المســـؤولة عـــن دعـــم المؤسســـات الصـــغيرة و المتوسطة ؟

⇐ما هو نظام المحاسبة المالية المبسط ؟

⇐ما مدى ملائمة نظام المحاسبة المالية المبسط ؟

فرضيـات البحث :

للإجابة عن التساؤلات السابقة ،نضع الفرضيات التالية :

- ⟸يختلـف تعريـف المؤسسـات الصـغيرة و المتوسـطة بـين دولـة و أخـرى ولا يوجـد تعريـف موحـد لهـا، وقـد مـرت هـذه المؤسسـات بعـدة مراحـل زمنيـة لتصـل إلى ما هي عليه الآن في الجزائر.
- ⟸للمؤسسـات الصـغيرة و المتوسـطة منظومـة مؤسسـاتية مكونـة مـن وزارة المؤسسـات الصـغيرة و المتوسـطة و عـدة هيئـات حكوميـة مسـؤولة عـن دعـم هذه المؤسسات.
- ⟸.نظـرا لكـبر المحاسـبة الماليـة و تفرعهـا، وجـد نظـام المحاسـبة الماليـة المبسـط هـو نظام محاسبي موجه خصوصا للكيانات الصغيرة.
- ⟸يـتلائم نظـام المحاسـبة الماليـة المبسـط مـع النشـاط البسـيط للمؤسسـات الصغيرة و المتوسطة.

أسباب اختيار البحث:

- العـدد الكبـير و المتزايـد للمؤسسـات الصـغيرة و المتوسـطة، وكونهـا عـاملا مهمـا مـن عوامل التنمية الاقتصادية.
- اهتمام العديد من الهيئات المالية المحلية و الدولية بهذه المؤسسات .
- قلـة المراجـع الخاصـة بالمحاسـبة المبسـطة في المؤسسـات الصـغيرة و المتوسـطة ، و الرغبة في المساهمة المتواضعة بإضافة مرجع جديد للمكتبة الجامعية.
- الرغبة الشخصية في إنشاء مؤسسة صغيرة.
- التطـرق لموضـوع المحاسـبة المبسـطة كونـه جديـد نسـبيا في الدولـة الجزائريـة حيـث باشرت في تطبيقه مؤخرا و أخيرا.

- شـــعورنا بالـــدور المهـــم للمؤسســـات الصـــغيرة و المتوســـطة في المســـاهمة في القضـــاء على أزمة البطالة.
- الميول الشخصي للبحث في هذا المجال.
- الرغبة في التعرف على واقع و طبيعة هذه المؤسسات في ولاية تيسمسيلت.

أهداف و أهمية البحث :

- التعرف على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطورها التاريخي في الجزائر.
- إظهار مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التوظيف.
- إظهار مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال التنمية الاقتصادية.
- التعرف على المحاسبة المحاسبية الموجهة للكيانات الصغيرة.

المنهـــج المتبع:

- اعتمـــدنا في دراســـتنا هـــذه المـــنهج التحليلـــي الوصـــفي ،الـــذي هـــو مبـــني علـــى جمـــع المعلومات و محاولة تحليلها و إعطاء نتائج على أساسها.

صعوبات البحث:

- قلة المراجع فيما يخص موضوع المحاسبة المبسطة.
- صعوبة الحصول على المعلومات الكافية من المؤسسة محل البحث.

الفصل الأول: التعريف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

- **تمهيد الفصل**
- **المبحث الأول: مفهوم و أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطورها التاريخي في الجزائر**
- **المطلب الأول:** مفهوم و أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- **المطلب الثاني:** التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر
- **المبحث الثاني: أنواع و خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**
- **المطلب الأول:** أنواع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- **المطلب الثاني:** خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- **المبحث الثالث: المنظومة المؤسساتية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة والدور الوظيفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة**
- **المطلب الأول:** المنظومة المؤسساتية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- **المطلب الثاني:** والدور الوظيفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- **خلاصـــــة الفصل**

شهدت السنوات الأخيرة اتجاها واضحا للكثير من الدول ،حول تبني قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، والاهتمام به و توفير الشروط و الحوافز على إنشاء هذا النوع من المؤسسات، و ذلك للدور الهام الذي تقوم به هذه المؤسسات، و كذا لما تتمتع به من مزايا و خصائص تمكنها من المساهمة في امتصاص البطالة و خلق مناصب عمل جديدة، و إعطاء قيمة مضافة للاقتصاد، و تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي و تنوعه، إلى غير ذلك من الأهداف .

تتفق آراء المفكرين الاقتصاديين فيما للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهمية فائقة، في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن مازال هناك صعوبات فيما يتعلق بتحديد تعريف موحد و مناسب لها، لأنه بوجود تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يمكن الفصل بينها و بين المؤسسات الأخرى ، و هذا يسمح بتحديد طبيعتها و ما تتميز به من خصائص دون غيرها مما يؤدي إلى زيادة الاهتمام بإنشاء هذا النوع من المؤسسات.

يهدف هذا الفصل إلى إبراز ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وكل ما يتعلق بها،ولتوضيح ذلك سنتناول في المبحث الأول مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أهميتها الاقتصادية و التطور التاريخي لها في الجزائر ، أما المبحث الثاني فسنتناول فيه أنواع و خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،أما في المبحث الثالث فسنتعرف فيه على المنظومة المؤسساتية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الدور الوظيفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المبحث الأول :مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أهميتها الإقتصادية و تطورها التاريخي في الجزائر

بالرغم من تعدد الدراسات و الأبحاث في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مازال يشكل جدلا كبيرا بين الباحثين و أهمها ذلك الجانب المتلعق بصياغة مفهوم موحد و شامل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يحدد معالمها التي تفصلها عن القطاعات الأخرى.

من هذا المنطلق المتمثل في عدم وجود تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات تبرز أهمية تحديد تعريف موحد، و بالتالي سنحاول ذكر عدة مفاهيم، سنتناول في هذا المبحث مطلبين:

- ✓ المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أهميتها الاقتصادية.
- ✓ المطلب الثاني: التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

المطلب الأول :ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أهميتها الاقتصادية

أولا : مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تكمن صعوبة إيجاد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في صعوبة وضع الحدود الفاصلة بين مؤسسة و أخرى أو قطاع و آخر ، بالإضافة إلى اختلاف اهتمام كل من علماء الإدارة و الاقتصاد و الحكومات بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فكل يعرفها من وجهة نظره.

و من بين التعاريف نجد :

تعريف بريطانيا:

عرف قانون الشركات البريطاني الذي صدر عام 1985 المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأنها تلك المؤسسات التي تستوفي شرطين أو أكثر من الشروط التالية:[1]

. حجم تداول سنوي لا يزيد عن 14 مليون دولار أمريكي.

. حجم رأس المال المستثمر لا يزيد عن 65.5 مليون دولار.

. عدد العمال لا يزيد على 250 عامل.

ثم تم بعد ذلك تحديد تعريف خاص بكل قطاع اقتصادي كما هو موضح في الجدول التالي:

[1] نبيل جواد ، إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الطبعة الأولى ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع ، 2007 ، ص، ص 25، 26

الجدول رقم (1 ـ 1): تعريف بريطانيا للمؤسسات حسب القطاع الاقتصادي

الرقم	المجـــــــال	معيـــار القياس كحد أدنى
1	التصنيع(صناعة الملابس،مصنوعات الذهب)	200 عامل
2	تجارة التجزئة ، تجارة الجملة	323750 دولار أمريكي حجم تداول سنوي
3	البناء	5 عامل
4	المناجم أو التعدين	25 عامل
5	تجارة السيارات	638750 دولار أمريكي حجم تداول سنوي
6	خدمات متنوعة	323750 دولار أمريكي حجم تداول سنوي
7	شركات النقل	5 سيارات

المصدر: نبيل جواد،مرجع سابق،ص26

تعريف اليابان:

لقـــد تبنـــت اليابـــان نهضـــتها الصـــناعية معتمـــدة بالدرجـــة الأولى علـــى المؤسســـات الصـــغيرة و المتوســـطة حيـــث أن المؤسســـة الكبـــيرة مـــا هـــي إلا تجميـــع لإنتـــاج المؤسســـات الصـــغيرة و المتوســـطة الـــتي تتكامـــل أفقيـــا و رأســـيا ، أماميـــا و خلفيـــا مكونـــة فيمـــا بينهـــا تلـــك المؤسســـات الصـــناعية العملاقـــة [2]، وقـــد عـــرف القـــانون اليابـــاني الـــذي عـــدل في الثالـــث مـــن ديســـمبر 1999 هـــذه المؤسســـات اعتمـــادا علـــى معيـــار حجـــم رأس المـــال المســـتثمر و عدد العمال ، وكذا حسب طبيعة النشاط كما هو موضح في الجدول التالي:

[2] حدة الضب ، مدى تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل الانضمام المرتقب للجزائر للمنظمة العالمية للتجارة ، رسالة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة ورقلة ، 2012/2011 ، ص7

الجدول رقم (1 ـ 2): تعريف اليابان للمؤسسات حسب القطاع،عدد العمال و رأس المال

القطـــاع	عدد العاملين	رأس المال (مليون ين)
الصناعة و أشغال البناء و النقل	300 عامل أو أقل	300 أو أقل
مبيعات الجملة	100 عامل أو أقل	100 أو أقل
مبيعات التجزئة	50 عامل أو أقل	50 أو أقل

المصدر : الداب حدة ، مدى تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل الانضمام المرتقب للجزائر للمنظمة العالمية للتجارة ، رسالة ماستر ، جامعة ورقلة ، 2012/2011 ، ص7

تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:

تصنف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس عدد العمال إلى:

. المؤسسة المصغرة هي التي تشغل ما بين 1 الى 9 عامل.

. المؤسسة الصغيرة هي التي تشغل ما بين 10 الى 199 عامل.

. المؤسسة المتوسطة هي التي تشغل ما بين 200 الى 499 عامل.

. المؤسسة الكبيرة هي التي تشغل على الأقل 1000 عامل.[3]

تعريف البنك الدولي:

يعـــرف البنـــك الـــدولي عـــن طريـــق فرعـــه المتمثـــل في المنظمـــة الدوليـــة للتمويـــل المؤسســـات الصـــغيرة و المتوســـطة بالاعتمـــاد علـــى ثـــلاث معـــايير هـــي: عـــدد العمـــال، رقـــم الأعمـــال، مجموع الأصول.

[3] صباح شاوي ، أثر التنظيم الاداري على أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة سطيف ، 2010/2009 ، ص ص 45،46

و بناءا عليه فالبنك الدولي يصنف المؤسسات كالتالي:

الجدول رقم (1 ـ 3):تعريف البنك الدولي للكيانات الصغيرة

الحجم / المعيار	عدد العمال	مجموع الأصول $	رقم الأعمال السنوي $
المؤسسة المصغرة	اقل من 10 عمال	اقل من 100.000	اقل من 100.000
المؤسسة الصغيرة	أقل من 50 عمال	أقل من 3 مليون	أقل من 3 مليون
المؤسسة المتوسطة	أقل من 300 عامل	أقل من 15 مليون	أقل من 15 مليون

المصدر : شاوي صباح أثر التنظيم الإداري على أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، رسالة ماجستير ، جامعة سطيف ، 2010/2009 ،ص 45

لا يوجد تعريف متفق عليه عموما للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة فطبقا لمنظمة العمل الدولية ، لا يمكن لتعريف وحيد أن يشمل جميع أبعاد الحجم "الصغير" أو "المتوسط" للعمل التجاري. و لا يمكن لهذا التعريف أن يعبر عن الاختلافات بين الشركات أو القطاعات أو البلدان ذات مستويات التنمية المختلفة . و تستند معظم تعاريف الحجم إلى معايير مثل عدد العاملين، أو الميزانية الإجمالية ،أو الرقم السنوي للأعمال .

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :

إن الإستراتيجية التي اتبعتها الجزائر في مسيرتها التنموية أدت إلى تهميش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , الأمر الذي أدى إلى غياب تعريف دقيق لهذه المؤسسات لفترة طويلة عدا بعض المحاولات الفردية .

فقد ظهرت أول محاولة لتعريف هذه المؤسسات في الجزائر عند وضع التقرير الخاص ببرنامج تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة لوزارة الصناعة في بداية السبعينات , والذي يرى أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي وحدة إنتاجية تتميز بما يلي :

* الاستقلالية القانونية .

* تشغل أقل من 500 عامل .

* تقدر قيمة إنشائها بأقل من 10 مليون .

* تحقق رقم أعمال سنوي يقدر بأقل من 15 مليون دينار جزائري .

و تأخذ هذه المؤسسات أشكالا عدة :

- مؤسسات تابعة للجماعات المحلية .
- فروع للمؤسسات الوطنية .
- مشروعات مختلطة .
- مؤسسات مسيرة ذاتيا.
- تعاونيات.
- مؤسسات خاصة.

وقد كانت هناك محاولة ثانية في إطار الملتقى الأول حول الصناعات الصغيرة والمتوسطة , حيث طرحت المؤسسة الوطنية لتنمية الصناعات الخفيفة تعريفا يركز على معيارين كميين هما : اليد العاملة ورقم الأعمال , حيث تم تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنها مؤسسة تشغل اقل من 200 عامل وتحقق رقم أعمال اقل من 10 مليون دينار جزائري .

ولم تقدم السلطات الرسمية في الجزائر على وضع تعريف للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة إلا في سنة 2001 , وذلك من خلال القانون 18/01 الصادر في 12 ديسمبر 2001 والذي يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تم تعريفها كالتالي :

" مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع و/ أو خدمات تشغل من 1 إلى 250 شخص , ولا يتجاوز رقم أعمالها 2 مليار دينار جزائري ,أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري . وأن تتوفر على الاستقلالية بحيث لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فأكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة من مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " .

وتم تعريف المؤسسة المصغرة كما يلي :

" هي المؤسسة التي تشغل من 1 إلى 9 عمال وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار جزائري أو أن لا يتجاوز المجموع السنوي للميزانية 10 مليون دينار جزائري " .

المؤسسة الصغيرة: "هي المؤسسة التي تشغل من 10 إلى 49 عاملا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار أو أن لا يتجاوز المجموع السنوي لميزانيتها 100 مليون دينار ".

المؤسسة المتوسطة : هي المؤسسة التي تشغل من 50 إلى 250 عاملا , وتحقق رقم أعمال محصور بين 200 مليون دينار و 2 مليار دينار , أو أن يكون المجموع السنوي لميزانيتها محصور بين 100 و 500 مليون دينار .

ففي ظل انضمام الجزائر إلى المشروع الأورو متوسطي , وكذا التوقيع على الميثاق العالمي حول المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000 أخذ القانون الجزائري بتعريف الإتحاد الأوروبي .[4]

ثانيا : الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يشكل خيارا يمكن من حل مشاكل ملايين الشباب الذين يتخرجون كل عام من الجامعات و المعاهد و مراكز التكوين و يبحثون عن عمل لكنهم لا يجدون الفرص المناسبة ، و يمكن إدراج معظم المؤسسات الفردية ضمن فئة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إضافة إلى ذلك فإن تمويل المشاريع المتناهية الصغر باعتبارها وسيلة أخرى لدعم قطاع المؤسسات الأخرى لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قد تطور هو الآخر و أصبح كأداة فعالة للتنمية الاقتصادية تمكن من توفير قروض لفائدة أصحاب الأعمال الخاصة ذوي الدخل المتدني الذين يعتبرون مهمشين بالرغم من كونهم ناشطين اقتصاديا.

إن توفير تمويل موثوق و فعال يستجيب لاحتياجات كل مشروع قد أثبت فعاليته في تخفيف وطأة الفقر و مساعدة المشاريع التي لا يمكنها الحصول على التمويل من البنوك مما يحرم هؤلاء الأشخاص من الاستفادة من مشاريع قد تدر عليهم أرباحا، إلا أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تحتاج الى دعم أكبر في ظل ظروف صعبة يميزها عدم استقرار الوضع الاقتصادي و ارتفاع معدل التضخم و البيروقراطية خلال المراحل

[4] عبد الرحمان بن عنتر ، "مراحل تطور المؤسسة الجزائرية و آفاقها المستقبلية" ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد الثاني ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، جوان 2008 ، ص 28

الانتقالية و انعدام المعلومات التسويقية السليمة و غياب التسهيلات الائتمانية و وجود اقتصاد موازي، تضافر كل هذه العوامل يضع عدة تحديات أمام أصحاب المشاريع في ظل التغيرات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر.

إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تحتاج إلى مزيد من الدعم الحكومي على مستوى الإطار التنظيمي من خلال الإعفاءات الضريبية و حوافز التصدير و توفير الطاقة و إنشاء مناطق صناعية خاصة بها و حاضنات أعمال و غيرها، بالإضافة إلى توفير البنية الأساسية للنقل و الاتصالات من أجل خلق البيئة المواتية لنمو هذه المؤسسات بشكل مستديم.[5]

المطلب الثاني : التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

ظهرت في الجزائر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مباشرة بعد الاستقلال بحيث كان تأسيس المؤسسة على أساس التجارة بالدرجة الأولى ثم على أساس الزراعة بالدرجة الثانية ، مرت هذه المؤسسات بمراحل و هي: [6]

المرحلة الأولى (1963.1982):

لقد كانت حوالي 98 %من منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مملوكة من طرف المستوطنين الفرنسيين قبيل الاستقلال، و كانت تلك التي تعود للجزائريين محدودة على المستوى العددي و على المستوى الاقتصادي من حيث مساهمتها في العمالة والقيمة المضافة....بعد الاستقلال مباشرة ،و نتيجة للهجرة الجماعية للفرنسيين ، أصبحت معظم تلك المؤسسات متوقفة عن الحركية الاقتصادية ، الأمر الذي جعل الدولة تصدر قانون الاقتصاد الذاتي.

[5] محمد محروس إسماعيل ، اقتصاديات الصناعة و التصنيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، دار وائل للنشر ، 2007 ، ص 165

[6] محمد بلقاسم حسن بهلول ، الاستثمار و إشكالية التوازن الجهوي ، الطبعة الأولى ، الجزائر ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، 1990 ، ص 362

وقد قامت مديرية الإحصائيات التابعة لوزارة المالية و التخطيط سنة 1964 بتصنيف المؤسسات حسب حجمها الذي نقدمه وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (01 ـ 04): تصنيف المؤسسات حسب حجمها سنة 1964

عدد العمال	عدد المؤسسات
من 01 إلى 09	411
من 10 إلى 19	298
من 20 إلى 49	300
من 50 إلى 99	195
من 100 إلى 499	253
من 500 فأكثر	148
المجموع	1605

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول،مرجع سابق،ص363

و في ظل تبني الخيار الاشتراكي، و إعطاء القطاع العام الدور الأساسي على حساب القطاع الخاص ، واعتماد سياسات الصناعات المصنعة، وما يرتبط بها من مؤسسات كبرى مرافقة في القطاعات الاقتصادية، فقد شهدت هذه المرحلة ضعفا كبيرا لمنظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع العام ، و محدودية المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص، و قد أصبحت ثغرات عدم تطورها واضحة من خلال هذه الفترة التي شهدت محاولات تطبيق السياسات الاشتراكية في الجزائر و قد تم تسجيل بطء و تأخر في تنفيذ المشاريع الاستثمارية، حيث بلغ العدد الإجمالي للمشاريع التي تم إنجازها حتى نهاية 1978 حوالي 130 مشروعا، و التي توضح أن نسبة الإنجاز في

الصناعات المسجلة جميعها حتى التاريخ المذكور أعلاه هي أكثر من 19%،و تعود الأسباب التي حدت من السير الحسن لوتيرة إنجاز المشاريع إلى مشاكل نقص التمويل و الخبرة الفنية و التكوين اللازم،بالإضافة إلى أن أغلب الجماعات المحلية تفتقد للوسائل و الإمكانيات الضرورية لإنجاز هذه المشاريع كمكاتب الدراسة و شركات الأشغال العمومية.....الخ. [7]

المرحلة الثانية (1982.1988):

خلال هذه الفترة و حسب الأهداف المسطرة و المخططة فإن هناك إرادة للتأطير و توجيه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و اتضحت هذه الوضعية و التي ترجمت في إطار صدور قانون التنظيم الجديد، المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني (قانون 1982/08/21)، الذي منح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعض الإجراءات التي جاءت على الأخص:

. حق التحويل الضروري للحصول على التجهيزات و في بعض الحالات المواد الأولية

. القبول المحدد للترخيصات الشاملة للاستيراد ،و كذلك لنظام الاستيراد بدون دفع

ـ إلا أن هذه الأحكام الجديدة استمرت في تدعيم بعض الحواجز التي تعيق توسع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة،

و على الخصوص من خلال:

. إجراء الاعتماد أصبح إجباريا لكل استثمار (مما يشكل تراجع لقانون 1966). [8]

ـ إن مساهمة البنوك حددت بـ 30% لمبلغ الاستثمارات المعتمدة.

[7] عثمان بوزيان ، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، الملتقى الدولي الثاني ، جامعة مولاي طاهر ، سعيدة ، أيام 17 /18 افريل 2006 ، ص 13

[8] إبراهيم قعيد ، دور الترويج في إنجاح السياسات التسويقية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ورقلة ، 2009/2008 ، ص 13

ـــ المشـــاريع الاســـتثمارية لا يمكـــن أن تتجـــاوز 30 مليـــون دج لإنشـــاء الشـــركات ذات المســـؤولية المحـــدودة أو بالأســـهم و 10 مليـــون دج مـــن أجـــل إنشـــاء المؤسســـات الفرديـــة و الجماعية

ـ يمنع على كل فرد أن يكون مالك لأعمال كثيرة (لأكثر من نشاط)

في عـــام 1983 تم إنشـــاء ديـــوان للتوجيـــه ،لمتابعـــة و تنســـيق الاســـتثمار الخـــاص، و كـــان تحـــت وصـــاية التخطـــيط و التهيئـــة العمرانيـــة ، و كـــان مـــن مهامـــه الأساســـية في نفـــس الوقت :

ـــ توجيـــه الاســـتثمار الخـــاص الـــوطني نحـــو نشـــاطات منـــاطق يمكنهـــا الاســـتجابة لاحتياجـــات التنمية ، و تأمين تكاملها مع القطاع العمومي

ـ تأمين تكامل أحسن للاستثمار الخاص في سيرورة التخطيط

مـــن قـــانون الاســـتثمارات لســـنة 1988 ،اعـــترف القطـــاع الخـــاص ولأول مـــرة بعـــد الاســـتقلال بأنـــه يقـــوم بـــدور في تجســـيد أهـــداف التنميـــة الوطنيـــة ، إلا أنـــه يجـــب التـــذكير بـــأن هـــذه المواقـــف أو الترتيبـــات لهـــا أثـــر محـــدد في إنشـــاء المؤسســـات الصـــغيرة و المتوســـطة الجديدة الخاصة.

إن تحديـــد ســـقف الاســـتثمارات كـــان لـــه عواقـــب علـــى توجيـــه جـــزء مـــن التـــوفير الخـــاص نحـــو نفقات غير منتجة أو للمضاربة.

أمـــا فيمـــا يخـــص الاســـتثمار المنـــتج ، فـــإن طلبـــات الاعتمـــاد مـــا بـــين 1983ـــ1987 قـــد جـــاءت لتوكيـــد الـــوتيرة الســـنوية بـــنمط معـــين لإنشـــاء مؤسســـات لوحظـــت خـــلال المـــرحلتين السابقتين.

إن استثمار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة قد استمر في التوجيه أساسا نحو فروع الأنشطة الكلاسيكية الإحلالية من الواردات من السلع الاستهلاكية النهائية. [9]

المرحلة الثالثة (2002.1988):

تطورت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعدها عبر مجموعة من المراحل و هي كالتالي:

1988. الإصلاح الاقتصادي و الدخول إلى اقتصاد المؤسسة عبر قانون 10.90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض.

1991. مرسوم تنفيذي رقم 37.91 في فبراير 1991 المتعلق بتحرير التجارة الخارجية.[10]

1993. مرسوم تنفيذي رقم 12.93 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار و خلق مكتب وحيد على مستوى الوطن الذي سمي بوكالة الترقية و دعم الاستثمار في سنة 1994.

1994. اختيار الإطار القانوني لخوصصة المؤسسات العمومية.

1995. إصدار قانون الخوصصة.

كل هذه الخطوات عدلت بإصدار قانون جديد للاستثمار وهذا في جوان 2001 الذي نص على: ــ عدم تمركز نشاط الوكالة الوطنية لدعم و ترقية الاستثمار و هذا بخلق مكاتب جهوية.

. إنشاء مجلس وطني للاستثمارات .

. إمضاء الحكومة على عقود أجنبية بهدف المشاركة .

هذه التعديلات أخذت بعين الاعتبار الحرية في اختيار مشاريع الاستثمار و المساواة بين المستثمرين الوطنيين و الأجانب.

[9] إبراهيم قعيد ، مرجع سابق ، ص 14

[10] حدة الضب ، مرجع سابق ، ص 14

وفي 12 ديسمبر 2001 ، أصدر القانون رقم 01ـ18 و المتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و من بين أهدافه:

. تشجيع ظهور مؤسسات جديدة.

. رفع مستوى النسيج المؤسساتي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذات النشاط الإنتاجي.

. تشجيع الإبداع و الابتكار.

. تشجيع عملية التصدير للمنتوجات و الخدمات . [11]

. تسهيل توزيع المعلومات على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

و من جهة أخرى خصص هذا القانون إطار للمعلومات الاقتصادية و الإحصائية حيز التنفيذ لمركز الدراسات و الأبحاث لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي برمج افتتاحه منذ 1998، حيث أقدمت الجزائر منذ سنوات التسعينات على إصلاحات هيكلية عميقة أعطت القطاع الخاص دورا كبيرا و متزايدا لإحداث التنمية الاقتصادية و الإجتماعية في ظل الانفتاح الإقتصادي و العولمة و رغبة الجزائر في الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و كذا في ظل اتفاقيات الشراكة الأوروجزائرية.

المرحلة الرابعة (ما بعد 2002):

في سنة 2003 تم إصدار مرسوم تنفيذي رقم 03ـ79 المؤرخ في 25 فبراير 2003 الذي يحدد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مهامها و تنظيمها.

نتج عنه عدة مراسيم تنفيذية خاصة بإنشاء مراكز التسهيل لعدة ولايات ، و ذلك وفقا للترتيب بدءا من المرسوم التنفيذي رقم 03ـ390 الى غاية المرسوم التنفيذي رقم

[11] حدة الضب ، مرجع سابق ، ص 14 ص 15

03ـــ402 الصـــادرة كلهـــا في نفـــس التـــاريخ المتمثـــل في 30 أكتـــوبر 2003،حيـــث ظهـــر المرســـوم التنفيـــذي رقـــم 03ـــ80 المـــؤرخ في 25 فبرايـــر 2003 و المتضـــمن إنشـــاء المجلـــس الـــوطني الإستشـــاري لترقيـــة المؤسســـات الصـــغيرة و المتوســـطة و تنظيمـــه و عملـــه و في نفـــس الســـياق المرســـوم التنفيـــذي رقـــم 03ـــ188 الصـــادر في 22 أفريـــل 2003 حيـــث تضـــمن تشـــكيلة المجلـــس و تنظيمـــه و ســـيره ، مـــن ثم ظهـــر المرســـوم التنفيـــذي الـــذي حـــدد صـــلاحيات وزيـــر المؤسســـات الصـــغيرة و المتوســـطة و الصـــناعات التقليديـــة رقـــم 03ـــ81 المـــؤرخ في 26 فبرايـــر 2003 ، و أيضـــا هنـــاك مرســـوم تنفيـــذي تضـــمن المفتشـــية العامـــة في وزارة هـــذه المؤسســـات و ســـيرها و ذلـــك بموجـــب المرســـوم التنفيـــذي رقـــم 03ـــ298 الصادر في 10 سبتمبر 2003.

أمـــا فيمـــا يخـــص المرســـوم التنفيـــذي رقـــم 03ـــ442 المـــؤرخ في 29 نـــوفمبر 2003 يتضـــمن إنشـــاء مصـــالح خارجيـــة في وزارة المؤسســـات الصـــغيرة و المتوســـطة و الصـــناعات التقليديـــة و يحدد مهامها. [12]

[12] حدة الضب ، مرجع سابق ، ص 15

المبحث الثاني : أنواع و خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مزايا خاصة بها تميزها عن باقي القطاعات ،كما أن لهذه المؤسسات أنواع عدة تتحدد حسب عوامل معينة ،و لنتعرف عن كل هذا سنتناول في هذا المبحث مطلبين و هما:

- ✓ المطلب الأول : أنواع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- ✓ المطلب الثاني : خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المطلب الأول : انواع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يتم تحديد أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة عاملين أساسيين: حسب طبيعة المنتوج، حسب توجه هذه المؤسسات.

I. تصنيف المؤسسات الصغيرة المتوسطة حسب طبيعة المنتجات

تصنيف المؤسسات على أساس هذا المعيار إلى ثلاث أقسام:

- المؤسسات المنتجة للسلع الإستهلاكية .
- المؤسسات المنتجة للمنتجات الوسيطة.
- المؤسسات المنتجة للمعدات والأدوات أو سلع التجهيز.

1) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمنتجة للسلع الإستهلاكية:

يتمثل في نشاط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ضمن هذا التصنيف في إنتاج السلع الإستهلاكية مثل: المنتجات الغذائية، الملابس، النسيج، المنتجات الجلدية، التبغ وبعض المنتجات الكيميائية وغير ذلك من السلع الإستهلاكية، وتنضم هذه المنتجات إلى الصناعات التالية: – الصناعة الغذائية؛ الصناعات الفلاحية أو التحويلات الفلاحية؛ صناعة النسيج و الجلد؛ صناعة الورق وأنواعه.

ويتركز هذا النوع من المنتجات الاستهلاكية في الأساس على تأقلمها مع خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، بحيث أن صناعة السلع الغذائية تعتمد على المواد الأولية متفرقة المصادر وبعض الصناعات الأخرى كصناعة الجلود والأحذية مثلا وتعتمد فيها المؤسسات على استعمال تقنيات إنتاج بسيطة وكثيفة الإستخدام لليد العاملة. [13]

[13] يوسف قريشي ، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر ، 2005 ، ص 19

2) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع الوسيطة:

يدمج في هذا التصنيف كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع التالية : معدات فلاحية، قطع غيار، أجزاء الآلات، المكونات الكهربائية وغيرها وتنضم هذه المنتجات إلى الصناعات التالية: – الصناعات الميكانيكية والكهربائية؛ الصناعات الكيمائية والبلاستيكية؛ صناعة مواد البناء؛ المحاجر والمناجم .

3) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة لسلع التجهيز:

يتطلب صناعة سلع التجهيز تكنولوجيا مركبة، ويد عاملة مؤهلة، ورأس مال أكبر مقارنة بالصناعات السابقة، وهذا ما يجعل مجال تدخل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ضيق، بحيث يشمل بعض الفروع البسيطة فقط، كإنتاج وتركيب بعض المعدات والأدوات البسيطة، وذلك خاصة في البلدان الصناعية.

أما في البلدان النامية فتتكفل هذه المؤسسات في تصليح وتركيب الآلات والمعدات خاصة وسائل النقل (السيارات , العربات والمعدات والأدوات الفلاحية وغيرها) فهي تمارس عملية تركيبية أو تجميعية إنطلاقاً من استيراد أجزاء للمنتوج النهائي (قطع غيار) وإنتاج بعضها، ثم القيام بعملية التجميع للحصول على المنتوج النهائي.

II. التصنيف حسب توجه المؤسسة:

يمكن تجزئة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أساس توجهها إلى ما يلي:[14]

- المهن الحرفية والتقليدية أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقليدية.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجهة للمؤسسات الصناعية الكبرى.

1) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقليدية:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممارسة للمهن الحرفية والتقليدية موجهة لتغطية متطلبات الحياة اليومية، وكذا الفلاحية وتنتج منتجات تقليدية (منتجات إستهلاكية

[14] يوسف قريشي ، مرجع سابق ، ص 29 ص 30

ذات ميـزة أو خاصـة تقليديـة) كإنتـاج الزيـت الطبيعـي، الـورق، المنتجـات الجلديـة، وغـير ذلـك مـن المنتجـات ذات الطـابع التقليـدي، كمـا تسـتهدف المؤسسـات التقليديـة بمـا تنـتج مـن منتجـات مصـانع ومؤسسـات صـغيرة ومتوسـطة أخـرى تـرتبط بهـا في شـكل تعاقـد تجـاري وتتميـز كـذلك باعتمادهـا علـى أدوات يدويـة بسيطـة وتجهيـزات قليلـة في تنفيـذ عملها.

2) المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الموجهة للمؤسسات الصناعية الكبرى:

المؤسسـة الـتي تنتمـي إلى هـذا القطـاع تكـون مرتبطـة بالمؤسسـة الكـبرى وتأخـذ أحـد الأشكال التالية:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرعية:

يعتـبر كتقسـيم للعمـل بـين المؤسسـات الكـبرى والمؤسسـات الصـغيرة و المتوسـطة حيـث تقـوم هـذه الأخـيرة بالوظيفـة التكميليـة للمنتـوج الـوارد مـن المؤسسـة الكـبرى ويوجـه مباشـرة إلى المستهلك النهائي.[15]

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في مجال المقاولة:

تعتـبر المقاولـة مـن أهـم أشـكال التعـاون الصـناعي في مجـال المؤسسـات الصـناعية وهـو شـكل مـن الـترابط الهيكلـي بـين مؤسسـة كبـيرة ومؤسسـة أخـرى مقاولـة تتميـز بحجمهـا الصـغير أو المتوسـط حيـث تقـوم هـذه الأخـيرة بتلبيـة متطلبـات وحاجيـات المؤسسـة الكبـيرة فمخرجاتهـا تعتـبر مـدخلات المؤسسـة الكبـيرة يحـدد شـكل التعـاون بـين المؤسسـات الصـغيرة والمتوسـطة الصـناعية والمؤسسـات الكبـيرة الصـناعية حسـب المعـايير الآتية:

- طبيعة العمل المنجز لحساب المؤسسة الكبيرة؛
- أشكال التعاون المنصوص عليه في العقد. [16]

[15] يوسف قريشي ، مرجع سابق ، ص 31

[16] يوسف قريشي ، مرجع سابق ، ص 32

المطلب الثاني : خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من الخصائص و المزايا التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة و تجعلها أكثر ملائمة للحالة الاقتصادية لبعض الدول بل تكون أكثر ملاءمة لطبيعة النشاط الإقتصادي ذات العلاقات التشابكية في قطاعات معينة داخل الدولة نفسها. يمكن إجمال هذه الخصائص بالآتي:

1) سهولة التأسيس : تتميز هذه المؤسسات بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها و بالتالي محدودية القروض اللازمة و المخاطر المنطوية عليها . مما يساعد على سهولة تأسيس و تشغيل مثل تلك الشركات أو المؤسسات . و من ثم أداة فاعلة لجذب مدخرات الأفراد و توظيفها في المجال الإنتاجي . كما تتميز بسهولة إجراءات تكوينها و تتمتع بانخفاض مصروفات التأسيس و المصروفات الإدارية نظرا لبساطة و سهولة هيكلها الإداري و التنظيمي . و جمعها في أغلب الأحيان بين الإدارة و التشغيل .[17]

2) إستقلالية الإدارة و مرونتها : تتركز إدارة معظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في شخص مالكها أو مالكيها لذلك فهي تتسم بالمرونة و الاهتمام الشخصي من قبل أصحابها لتحقيق أفضل نجاح ممكن لها و يترتب على ذلك

. بساطة تنظيم المستخدم و سهولة التزود بالاستشارات و الخبرات الجديدة

ـ إنخفاض التكاليف الإدارية و التسويقية و التكلفة الثابتة (كالإيجار و الإستهلاكات) و كذلك إنخفاض الأجور المدفوعة للعاملين ،فهي تؤدي تلقائيا إلى ميزة البيع بأسعار أقل نسبيا، و بالتالي إغراق السوق بكميات كبيرة من السلع و الخدمات من خلال سهولة الإتصال بالعملاء

[17] ليث عبد الله القهيوي , بلال محمود الوادي , المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية , دار الحامد للنشر والتوزيع , الأردن , 2012 , ص 19

ـــ نقص الروتين و قصر الدورة المستندية و الأوراق المكتبية و ارتفاع مستوى فعالية الإتصالات و سرعة الحصول على المعلومات اللازمة للعمل

ـــ إتباع المؤسسة لخطط واضحة و سياسات مرنة و إجراءات عمل مبسطة و تتميز هذه المؤسسات بارتفاع مستوى العلاقات الشخصية في النشاط الإداري اليومي سواءا داخل المؤسسة من خلال التقارب أو الإحتكاك المباشر بين أصحاب هذه المؤسسات و العاملين لديها . و يكون لهذا التقارب داخل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أثر مباشر في زيادة إنتاجية العامل.

و أيضا تتحقق في هذه المؤسسات علاقات شخصية في المحيط الخارجي من خلال العلاقات الشخصية التي تنشأ بين صاحب أو مدير المشروع الصغير و العملاء و كذلك مع البيئة المحيطة بالمشروع ، و يكون لذلك أثر مباشر في المحافظة على سوق هذه المؤسسات بل تنميتها أيضا .[18]

3) القدرة على التكيف : تمتلك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة القدرة على التكيف مع الظروف و المستجدات التي يمكن أن يتعرض لها إقتصاد ما أكثر من المؤسسات الكبيرة ، نظرا لسهولة نقل مكان المصنع، تخفيض خطورة الإنتاج ، تحويل العملية الإنتاجية ، تغيير السياسة التسويقية...و غيرها، كما أن لهذه المؤسسات القدرة على التأقلم عندما تقوم الدول بتغيير إستراتيجيتها الإقتصادية و السياسية لتلائم معطيات المرحلة، و تستطيع تغيير خطوط الإنتاج بسهولة بما يلائم توجهات السوق المحلية و الدولية .[19]

4) إزدياد فرص العمل الجديدة : التي توفرها المشروعات الصغيرة و المتوسطة بالمقارنة بالمشروعات الكبيرة ، حيث تشير كافة الدراسات بالدول المتقدمة إلى الدور الكبير

[18] حدة الضب ، مرجع سابق ، ص 10 ص11

[19] وسيلة بلهادي ، دراسة و تحليل آليات و متطلبات تكييف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع المتغيرات البيئية ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة سطيف ، 2011/2010 ، ص 10

الـــذي تلعبـــه المشـــروعات الصـــغيرة و المتوســـطة في التوظيـــف، ففـــي الولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة تـــوفر الشـــركات الـــتي يعمـــل بهـــا أقـــل مـــن مائـــة موظـــف حـــوالي 80 % مـــن فـــرص العمـــل الجديـــدة في شـــركات القطـــاع الخـــدمي ، و في بريطانيـــا تمثـــل المشـــروعات الصـــغيرة (أقل من 20عاملا) 36 % من إجمالي أعداد المشتغلين.[20]

5) أداة التـــدريب الـــذاتي : تعتـــبر هـــذه المؤسســـات مراكـــز تـــدريب ذاتيـــة لأصـــحابها و العـــاملين فيهـــا بـــالنظر لممارســـتهم أعمـــالهم باســـتمرار وســـط عمليـــات الإنتـــاج و تحملهـــم المسؤوليات التقنية و التسويقية و المالية.[21]

6) إرتفـــاع جـــودة الإنتـــاج : بـــالنظر لاعتمـــاد المؤسســـات الصـــغيرة علـــى مجـــالات عمـــل متخصصـــة و محـــددة فـــإن إنتاجهـــا يتســـم في الغالـــب بالدقـــة و الجـــودة لأن الجـــودة و الدقـــة همـــا قرينـــة التخصـــص و تركيـــز العمـــل ، ذلـــك لأن العمـــل في المؤسســـات الصـــغيرة و المتوســـطة يعتمـــد علـــى المهـــارة الحرفيـــة و تصـــميم الإنتـــاج وفقـــا لأذواق المســـتهلكين في المـــدى القصـــير. يســـاعد علـــى ذلـــك وجـــود حـــوافز علـــى العمـــل و الإبتكـــار و التجديـــد و الإســـتعداد للتضـــحية و تحمـــل المخـــاطر و الرغبـــة في الإنجـــاز و تحقيـــق الإســـم التجـــاري مـــع الشـــهرة . ممـــا يـــؤدي إلى زيـــادة الربحيـــة نتيجـــة زيـــادة حجـــم الأعمـــال و المبيعـــات ، و أيضـــا يســـاعد الإتصـــال الشخصـــي بالزبـــائن و العمـــلاء علـــى دقـــة و ســـرعة التعـــرف علـــى الإحتياجات و تبدلاتها

7) غلبـــة الطـــابع المحلـــي : تشـــبع هـــذه المؤسســـات حاجـــات كـــل مـــن المســـتهلك النهـــائي و المستهلك الوسيط المحلي و يحكمها في ذلك مايلي :

[20] خير الدين بن دادة ، الحوكمة كآلية لتحسين الأداء في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، رسالة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ورقلة ، 2012/2011 ، ص 29 ص30

[21] صباح شاوي ، مرجع سابق ، ص 156

ـ تواجه هذه المؤسسات في الغالب سوقا محدودة إذ تلبي رغبات عدد محدود و مميز من المستهلكين بما يسمح بتغطية سريعة للسوق و التعرف على عادات الشراء و أنماط الإستهلاك

ـ تمتلك هذه المؤسسات القدرة على إشباع حاجات العديد من المشترين من مناطق بعيدة عن السوق من خلال الاتصالات المباشرة لصاحب رأس المال و أيضا من خلال الأسعار المنافسة مقارنة مع نظرائه من كبار المنتجين.[22]

ـ تقدم هذه المؤسسات سلعا و خدمات لأصحاب الدخول المنخفضة المتوسطة في صورة أحجام و عبوات صغيرة لإشباع حاجاتهم الأساسية بأسعار رخيصة كما تتبع نظام البيع لأجل بأمان نسبي نظرا لقدرتها على معرفة ظروف العملاء و إمكاناتهم المادية نتيجة الإتصالات المباشرة الدائمة معهم

8) تحقيق الإنتشار الجغرافي للتوطن الصناعي : تعتبر هذه المؤسسات وسيلة لانتشار التوطن الصناعي جغرافيا من خلال الإنتشار الجغرافي للمؤسسات الصناعية التي تسود فيها روح المنافسة ، فهي أداة لإحداث التطور الإجتماعي و الإقتصادي ذلك لأن الحرفيين و صغار الصناع يتركزون في المناطق الحضرية . و نظرا لصغر حجم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فإنه يسهل توطينها بالقرب من المناطق التي توجد فيها مدخلات الصناعات الصغيرة .وهذه تعمل غالبا كمنشآت أو نقاط جذب لصناعات أخرى جديدة ، و هكذا تعمل المؤسسات الصغيرة في توسيع رقعة التنمية الصناعية و انتشارها و ما يتبع ذلك من تطور صناعي و حضاري

9) قصر فترة الإسترداد لرأس المال المستثمر: تتميز هذه المشاريع بارتفاع معدل دوران البضاعة و المبيعات و أرقام الأعمال مما يمكنها من التغلب على طول فترة الإسترداد لرأس المال المستثمر فيها و يقلل بالتالي من مخاطر الإستثمار الفردي فيها ، و مع

[22] ليث عبد الله القهيوي , بلال محمود الوادي , مرجع سابق, ص ص 21, 22

ذلك فإن فرص التوسع و التجديد في تلك المؤسسات تكون ضعيفة و ذلك لأن إنخفاض حجم الربح المحقق فيها يؤدي إلى ضعف قدرتها على تجنيب جزء من الارباح يستخدم لإضافة إستثمارات جديدة للمؤسسة، أو يخصص لإعادة بناء أو تجديد المؤسسة، و يعد ذلك عيبا جوهريا في آلية النمو للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و خصوصا أنها تعتمد على التمويل الخاص و الذاتي لمالكيها و تفتقد القدرة على الإقتراض بدرجة ملموسة كما أنها لا تعتمد على التمويل العام أو الحكومي .[23]

[23] ليث عبد الله القهيوي , بلال محمود الوادي , مرجع سابق ، ص 23

المبحث الثالث : المنظومة المؤسساتية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الدور الوظيفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إن إيمان الدولة الجزائرية بأهمية الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاديات المعاصرة ، جعلها تبادر بإستراتيجية شاملة لترقية هذا القطاع و في هذا الإطار قامت بإنشاء مجموعة متكاملة من الهيئات الحكومية و المؤسسات المتخصصة في هذا المجال لتجاوز العقبات التي تحول دون تنمية هذا القطاع الحيوي ،إضافة الى الدور الوظيفي لهذه المؤسسات.

للإلمام بهذا المبحث سنتناول فيه مطلبين هما :

- ✓ المطلب الأول: المنظومة المؤسساتية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- ✓ المطلب الثاني : الدور الوظيفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المطلب الأول: المنظومة المؤسساتية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

و التي سنخصها بالدراسة في فرعين:

أولا: وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

بادرت الجزائر بإنشاء وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 1991 ،تحولت إلى وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94ـ211 المؤرخ في 18 جويلية 1994 ،هدفها ترقية هذا النوع من المؤسسات ، و تقوم هذه الوزارة بمجموعة من المهام تتمثل في :

. حماية طاقات المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة الموجودة و تطويرها

ـ ترقية الإستثمارات في مجال إنشاء المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة و توسيعها و تحويلها و تطويرها

. إعداد إستراتيجيات تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

. ترقية إستثمارات الشراكة ضمن قطاع المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة

. ترقية وسائل تمويل المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة

. التعاون الدولي و الجهوي في مجال المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة

. تحسين فرص الحصول على العقار الموجه إلى نشاطات الإنتاج و الخدمات

ـ إعداد الدراسات القانونية لتنظيم هذا القطاع

ـ إعداد الدراسات الإقتصادية المتعلقة بترقية هذا القطاع

ـ تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة

. ترقية التشاور مع الحركة الجمعوية للمؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة

ـ تنسيق النشاطات مع الولايات و الفضاءات الوسيطية

ـ تجهيز المنظومات الإعلامية لمتابعة نشاطات هذا القطاع و نشر المعلومات الإقتصادية الخاصة بها.[24]

ثانيا :الهيئات المتخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

هناك عدة وكالات متخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نذكرها فيما يلي :

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب :

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سنة 1996، بموجب المرسوم التنفيذي 96ـــ296 الصادر في 1996/09/08 ، و هي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي ،مقرها الرئيسي بالجزائر العاصمة

و تعتبر الوكالة من أهم المؤسسات الداعمة للشباب العاطل عن العمل في إنشاء مؤسساتهم الصغيرة و المتوسطة و في هذا الإطار تسعى الى تحقيق الأهداف التالية:

_ تفعيل دور المؤسسة الصغيرة و المتوسطة و جعلها أكثر تكاملا مع غيرها

_ التخفيف من مشكلة البطالة

_ خلق و تنمية روح المبادرة الفردية و الابداعية لدى الشباب

مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب :

في اطار قيام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بوظيفتها ،تقوم بمايلي:[25]

_ تدعم و تقدم الاستشارة للشباب في اطار تطبيقهم لمشاريعهم الاستثمارية

[24] الجريدة الرسمية العدد 42 ، المتضمنة المادة 02 من المرسوم رقم 2000 ـ 190 ، مؤرخ في 11 جويلية 2000 المتعلق بتحديد صلاحيات وزير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ص ص6 ,7

[25]الجريدة الرسمية العدد 52,المتضمنة المادة 06 من المرسوم التنفيذي 296.96،المؤرخ في 1996/09/08 ،المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم و تشعيل الشباب ، ص،ص13،12

_ تسير تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لاسيما منها الإعانات و تخفيض الفوائد في حدود الغلافات التي توضع تحت تصرفها

_ تبلغ الشباب المترشحين للاستفادة من قروض البنوك و المؤسسات المالية بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب و الامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها

_ تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع

_ تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي و التقني و التشريعي و التنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطهم

_ تقدم المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي و تعبئة القروض

أشكال الاستثمار:

تدعم الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب شكلين من الاستثمار:[26]

✓ **استثمار الإنشاء:** يتعلق بإحداث مؤسسات مصغرة جدية في جميع النشاطات بإستثناء النشاط التجاري ،من طرف صاحب المشروع أو أصحاب المشاريع

شروط الاستفادة منه: للاستفادة من إنشاء استثمار من خلال دعم الوكالة لابد من إستيفاء الشروط التالية:

~ أن يكون الشخص بطالا

~ أن يتراوح عمره ما بين 19 و 35 سنة،عندما يحدث الاستثمار يجب توفير 03 مناصب شغل دائمة على الأقل بما في ذلك الشركاء ، و يمكن رفع السن لمسير المؤسسة المنشأة إلى 40 سنة كحد أقصى

[26] موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، تاريخ الإطلاع:28 فيفري 2015

~ أن يكون لديه تأهيل مهني أو مهارة ذات صلة بالنشاط المرتقب ممارسته

~ تقديم مساهمة شخصية لتمويل المشروع

✓ **استثمار التوسيع**: يخص المؤسسات المنشأة في إطار الوكالة ، الراغبة في توسيع قدراتها الإنتاجية في نفس النشاط أو نشاط مرتبط بالنشاط الأصلي

شروط الاستفادة منه:

~تسديد نسبة 70 % من القرض البنكي

~ تسديد كامل القرض البنك في حالة تغيير البنك أو تغيير طريقة التمويل من ثنائي إلى ثلاثي

~ تسديد نسبة 70 % من القرض بدون فائدة في حالة التمويل الثنائي

~ تسديد مستحقات القرض بدون فائدة بانتظام

~ تقديم الحصائل الجبائية لمعرفة التطور الإيجابي للمؤسسة المصغرة

التركيبات المالية :

توجد صيغتين من التمويل من خلال الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب تتمثل في

. *التمويل الثنائي :* بين صاحب المشروع و الوكالة

. *التمويل الثلاثي:* بين صاحب المشروع ، الوكالة و البنك

الإعانات المالية و الإمتيازات المقدمة من طرف الوكالة[27] تقدم نفس الإعانات المالية و الإمتيازات الجبائية بالنسبة لاستثمارات الإنشاء و التوسيع بإستثناء الإعانات

[27] موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مرجع سابق،تاريخ الإطلاع 14 مارس 2015

الجديدة التي جاء بها تعديل 2011 لأول مرة و التي تتمثل في: المكاتب الجماعية ، قروض الكراء ، ورشات متنقة

- **وكالات الإستثمار:**

لقد أنشات بموجب قوانين الإستثمار هيئتين تساهم في دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتمثل في :

✓ **وكالة ترقية و دعم الإستثمارات:**

لقد أنشات الوكالة الوطنية لدعم و ترقية الإستثمارات و متابعتها بموجب قانون الإستثمار الصادر سنة 1993 ، و هي مكلفة بمساعدة أصحاب المشاريع لإكمال المنظومة الإجرائية المتعلقة بإقامة إستثماراتهم من خلال إنشاء شباك وحيد يضم الإدارات و المصالح المعنية بالإستثمارات و إقامة المشروعات و ذلك بغية تقليص آجال الإجراءات القانونية والإدارية لإقامة المشروعات بحيث لا تتجاوز 60 يوما

مهام الوكالة:

. متابعة الإستثمارات و ترقيتها

. تقييم الإستثمارات و تقديم القرارات المتعلقة بمنح أو رفض الإمتيازات

. التكفل بكل أو بعض النفقات المتعلقة بإنجاز الإستثمارات

. منح الإمتيازات المتعلقة بترقية الإستثمارات

. متابعة و مراقبة الإستثمارات لتتم في إطار الشروط و المواصفات المحددة

. تقديم التسهيلات الجمركية الخاصة بوسائل الإنتاج و المواد الاولية

✓ **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:**

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04ـ14 أستحدث جهاز خاص بالقرض المصغر يتمثل في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، و تتمتع هذه الأخيرة بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي، و تتولى الإشراف على صندوق الضمان التعاضدي للقرض المصغر الذي يعتبر آلية جديدة لضمان القروض التي تقدمها البنوك و المؤسسات المالية للمستفيدين من القروض المصغرة.[28]

مهام الوكالة:

ـ تسيير جهاز القرض المصغر.

ـ تدعيم المستفيدين و تقديم الاستشارة و مرافقتهم في تنفيذ مشاريعهم.

ـ منح قروض بدون فائدة.

ـ تبليغ أصحاب المشاريع المؤهلة بمختلف الإعانات التي تمنح لهم.

ـ المتابعة الدائمة للأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط و مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

شروط الإستفادة

للإستفادة من القرض المصغر يجب:

. بلوغ سن 18 سنة فما فوق.

. عدم إمتلاك مدخول أو إمتلاك مداخيل غير ثابتة و غير منتظمة.

. إثبات مقر الإقامة.

[28] نهلة بو البردعة ، الإطار القانوني لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، رسالة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة ، 2012/2001 ، ص 63 ص 64

. التمتع بكفاءات تتوافق مع المشروع المرغوب إنجازه.

. عدم الإستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات.

. القدرة على دفع المساهمة الشخصية.

. الإلتزام بتسديد السلفة حسب الجدول الزمني.[29]

بالإضافة إلى كل هذا يجب أن لا يكون النشاط متعلق بالتجارة البحتة (بيع و شراء السلع الإستهلاكية) ، و بالتالي فإن المستفيد يملك مطلق الحرية في اختيار النشاط الذي يناسبه (صناعة غذائية ، صناعة الألبسة ، الصناعة الحديدية ، الصناعة الخشبية ، الصناعة المعدنية ، تربية المواشي ، فلاحة الأرض....) شريطة ألا تتجاوز كلفته الإجمالية قيمة القرض الممنوح

التركيبات المالية:

توجد لدى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر صيغتين من التمويل:

التمويل الثنائي

~ قبل تعديل 2011: كان هناك قرض وحيد تقدر قيمته ب 30.000 دج يساهم فيه صاحب المشروع ب 10% و 90% الباقية تقدم في شكل قرض بدون فائدة من طرف الوكالة

~ بعد تعديل 2011: رفعت قيمة القرض الأول من 30.000 دج إلى 100.000 دج و بدون مساهمة شخصية ،كما جاء التعديل بقرض جديد تقدر

[29] نهلة بوالبردعة ، مرجع سابق ، ص 64 ص65

قيمته ب 40.000 دج و بدون مساهمة شخصية ، أي يكونا في شكل قرض بدون فائدة مقدم من طرف الوكالة.[30]

التمويل الثلاثي:

~ قبل تعديل 2011: قيمة القرض كانت تتراوح بين 50.000 دج و 400.000 دج:

_ المساهمة الشخصية:3% (بالنسبة لأصحاب الشهادات)، 5% (بالنسبة لأصحاب شهادات العمل)

_ مساهمة الوكالة: 27% (بالنسبة لأصحاب الشهادات)، 25% (بالنسبة لأصحاب شهادات العمل) في شكل قرض بدون فائدة

_ مساهمة البنك: 70% بالنسبة للصنفين

~ بعد تعديل 2011: رفعت قيمة القرض الى 1 مليون دج:

_المساهمة الشخصية: تكون بنسبة 1%

_ مساهمة الوكالة: 29% (تقدم في شكل قرض بدون فائدة)

_ مساهمة البنك: 70% (مع تخفيض في نسب الفوائد: 80% بالنسبة للمناطق الحضرية و 95% بالنسبة للمناطق الخاصة)

وهذا التعديل جاء دون التميز بين حاملي الشهادات الجامعية و أصحاب شهادات العمل.

[30] نهلة بو البردعة ، مرجع سابق ، ص 65 ص 66

- **وكالة التنمية الاجتماعية**

هي هيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل و التضامن الوطني أنشات سنة 1996 بموجب المرسوم التنفيذي 96ـ232 في ظل تطبيق مخطط إعادة الهيكلة بالجزائر هدفها التخفيف من حدة نتائج هذا المخطط على الفئات الإجتماعية الضعيفة و ذلك بوضع تدابير و برامج لمحاربة البطالة و الفقر و التهميش.[31]

مهام الوكالة :

ـ الترقية ، الإختيار و التمويل ،كلها موجهة للفئات الإجتماعية المحتاجة و التي من بينها تنمية المؤسسات الصغرى

ـ تمويل مشاريع لها منفعة إقتصادية و إجتماعية تستعمل في إنجازها يد عاملة كثيفة أي تشغيل أكبر عدد ممكن من العمال في كل مشروع

ـ طلب و جمع المساعدات المالية و الهبات و الإعانات (وطنية أو دولية) الضرورية لتجسيد مهمتها الإجتماعية

أهداف الوكالة :

أهداف الوكالة كبيرة و هامة بالنسبة للفئات الإجتماعية التي نقصدها و لبلوغها و الوصول إلى المواطنين المعنيين ببرامجها فإن الوكالة تقوم بدور إعلامي و توجيهي كبير عبر كل الهياكل التي تعتمد عليها من:

. فروعها الجهوية

. مديريات التشغيل للولاية

. الخلايا الجهوية في الأحياء

[31] نهلة بو البردعة ، مرجع سابق ، ص 66

. البلديات

. الجمعيات المدنية التي لها علاقة بالمسائل الاجتماعية بصفة عامة

و يرتكز هذا الدور على تنظيم حملات تحسيسية و إعلامية عامة ثم إتصالات مباشرة بالمواطن سواءا فرديا أو عبر الجمعيات للوصول إلى توجيه كل مواطن إلى البرنامج الذي يتلائم مع حالته الإجتماعية.[32]

المطلب الثاني : الدور الوظيفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم التنمية الإقتصادية نابع من دورها في خلق فرص عمل جديدة و مساهمتها في القيمة المضافة الإجمالية ، الأمر الذي جعل هذه المؤسسات تحظى بمكانة بازرة في الإقتصاديات المتقدمة و النامية على حد سواء بتوفير الإمكانيات اللازمة لتنمية هذا النوع من المؤسسات و تطويره .

لقد استطاعت الكثير من الدول النامية وحتى المتقدمة تجاوز مشاكلها الإقتصادية والإجتماعية من خلال اعتمادها على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية، لما يتميز به من إمكانيات إقتصادية هائلة في تطوير النشاط الإقتصادي وترقيته، حيث أن أغلب مناصب الشغل المستحدثة اليوم تعود في أغلبها إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بالإضافة إلى أنها تساهم بنسبة كبيرة في ترقية الصادرات من السلع والخدمات .

ويتركز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساسا في تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والثقافية لأي إستراتيجية أو سياسية تنموية، وفي ظل التحولات الإقتصادية التي عرفها الإقتصاد العالمي تعمق هذا الدور بشكل واضح، حيث أصبح للصناعات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة ودورا مهما تلعبه يمكن أن نوضحه في النقاط التالية:

[32] محمد رشيد سلطاني ، التسيير الإستراتيجي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، رسالة ماجستر كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، 2006/2005 ، ص 85 ص86

أ) – خلق مناصب شغل جديدة :تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات الإقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليه.

فهي تساهم اليوم على سبيل المثال [1] بـ ½ نصف مناصب الشغل المستحدثة الجديدة الكلية في أوروبا وهي توظف 70 مليون شخص أي ما يمثل 3/2 من مناصب العمل الكلية وتختلف هذه النسبة باختلاف البلدان والقطاعات الإقتصادية فمثلا نجدها مرتفعة في كل من إسبانيا والبرتغال ومنخفضة في السويد وأيرلندا.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية توظف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من ½ نصف العمال وبأخص العمالة في قطاع الصناعات الأولية.[33]

إن أهم نتيجة يمكن أن نخرج بها من قراءتنا وتحليلنا لهذه الأرقام هو أنه بالرغم من صغر حجم هذه المؤسسات وإمكانياتها المتواضعة بالمقارنة مع إمكانيات المؤسسات الصناعية الكبرى إلا أنها إستطاعت أن تمتص الجزء الأكبر من الطاقة العمالية العاطلة.

ويخص مجال التوظيف قطاع الخدمات بالدرجة الأولى حيث يمتص هذا القطاع 95% من مناصب العمل تتوزع على قطاعات مختلفة كالبناء وتجارة الجملة والتجزئة، الفندقة، الإتصالات، المطاعم، النقل ... الخ.

ب) – تحقيق التوازن الجهوي اللامركزي في التنمية :

تمثل الصناعات الصغيرة والمتوسطة السياسة التصنيعية الأكثر فعالية ومردودية لتنمية البلدان المتخلفة، ليس ذلك بالنظر فقط إلى المناطق الجغرافية المتطورة إقتصاديا كالمدن الكبرى والجهات الحضارية وإنما حتى بالنسبة للمناطق غير الحضارية والريفية الواقعة خارج دائرة التطور والتقدم، والتي تكون تحت وطأة المشاكل الإقتصادية والإجتماعية

[33] محمد بلقاسم حسن بهلول ، مرجع سابق ، ص 357

كارتفاع البطالة بسبب غياب قاعدة صناعية تساهم في امتصاص اليد العاملة وانخفاض مستوى التعليم والتكوين.

و تعتبر الصناعات الصغيرة و المتوسطة حسب رأي الاقتصاديين والباحثين النموذج الأمثل والمناسب لتحقيق هذه الأهداف. كونها لا تتطلب إستثمارات كبيرة و لا تستلزم تكوينا عاليا في مجال العمل الإنتاجي أو تكاليف عالية في التسيير كما أنها صناعات تعتمد في التشغيل على كثافة عمالية كبيرة وهو ما يتناسب مع الوضعية الاجتماعية والاقتصادية لهذه المناطق غير الحضرية المحرومة من التطور.

ج) – تلبية الطلب على السلع الاستهلاكية :

تلعب المؤسسة الصناعية الصغيرة و المتوسطة دورا أساسيا في تطوير الاستهلاك النهائي ، ذلك أن هذه الصناعات لا تتطلب تكنولوجيا عالية أو إمكانية مالية أو مادية كبيرة الأمر الذي يساعد على تطوير هذه الصناعات وبالتالي تلبية الطلب المحلي والوطني على مختلف السلع والمنتجات الاستهلاكية الضرورية المتزايدة.[34]

ويتعدى دور هذه الصناعات إلى محاولة تغطية جزء كبير من السوق الداخلي بالسلع والمنتجات (جلود، أحذية، مواد غذائية، منتجات كهرومنزلية ...) وتحسين العلاقة بين العرض والطلب على هذه السلع.

الشيء الذي يساعد على التخفيف من العجز المسجل في بعض الأنواع وبناء صناعة وطنية قادرة على تلبية الطلب المحلي وتحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه المنتجات والسلع الضرورية والتقليص من حجم الواردات.[35]

[34] محمد بلقاسم حسن بهلول ، مرجع سابق ، ص358 ص359

[35] محمد بلقاسم حسن بهلول ، مرجع سابق ، ص 360

خلاصـــــــة الفصل:

مـــن خـــلال هـــذا الفصـــل أعطينـــا فكـــرة علـــى المؤسســـات الصـــغيرة و المتوســـطة مـــن حيـــث المفهـــوم و معـــايير تحديـــده ، أهميتهـــا الاقتصـــادية ، تطورهـــا التـــاريخي في الجزائـــر ، أنواعهـــا، خصائصـــها ، منظومتهـــا المؤسســـاتية و دورهـــا الـــوظيفي . و هـــذا قصـــد إعطـــاء فكـــرة عامـــة حول هذا النوع من المؤسسات.

الفصل الثاني: نظام المحاسبة المالية المبسط

- **تمهيد الفصل**
- **المبحث الأول: تعريف نظام المحاسبة المالية المبسط و مجال تطبيقه و اجراءاته**
- **المطلب الأول:** مجال تطبيق نظام المحاسبة المالية المبسطة
- **المطلب الثاني:** إجراءات نظام المحاسبة المالية المبسط
- **المبحث الثاني: الغرض من القوائم المالية المبسطة و خصائصها**
- **المطلب الأول:** الغرض من القوائم المالية المبسطة
- **المطلب الثاني:** الخصائص النوعية للقوائم المالية
- **المبحث الثالث: الكشوف المالية المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي المبسط**
- **المطلب الأول:** عمليات مراقبة نهاية السنة المالية
- **المطلب الثاني:** عرض الكشوف المالية
- **خلاصـــة الفصل**

نظـــرا إلى أن قواعـــد المحاســـبة و الإبـــلاغ لا تكـــون عـــادة مصـــممة للمؤسســـات الصـــغيرة و المتوســـطة الحجـــم تحديـــدا ، فإنـــه يتعـــين لهـــذه المؤسســـات أن تكـــون عمليـــات المحاســـبة و الإبـــلاغ الخاصـــة بهـــا وفقـــا للقواعـــد الخاصـــة بالشـــركات الكبـــيرة. و في معظـــم الاحـــوال ، لا تكـــون المؤسســـات الصـــغيرة و المتوســـطة الحجـــم في وضـــع يســـمح لهـــا بـــذلك . فهـــذه المؤسســـات تفتقـــر إلى الخـــبرة و البنيـــة الاساســـية و المـــوارد الأخـــرى اللازمـــة لتنفيـــذ هـــذه العمليـــات بنجـــاح ،وعنـــد قيـــام المؤسســـات الصـــغيرة و المتوســـطة الحجـــم بإعـــداد تقاريرهـــا الماليـــة وفقـــا لقواعـــد مخصصـــة بهـــا ، فـــإن النتيجـــة الـــتي تترتـــب علـــى ذلـــك هـــي إعـــداد تقـــارير مالية غير مفيدة لتحسين إدارتها الداخلية.

يتمثـــل الهـــدف الاساســـي مـــن عمليـــة إصـــلاح النظـــام المحاســـبي الجزائـــري و وضـــع نظـــام محاســـبي خـــاص بالكيانـــات الصـــغيرة في تمكـــين المؤسســـات الإقتصـــادية و خاصـــة المؤسســـات الصـــغيرة و المتوســـطة مـــن تقـــديم معلومـــات ماليـــة ذات نوعيـــة كاملـــة و أكثـــر شـــفافية ، و لـــذلك لم يغفـــل النظـــام المحاســـبي الجديـــد عـــن المؤسســـات الصـــغيرة و المتوســـطة ، فأعد لها نظام محاسبي مبسط يسمى "محاسبة الخزينة".

لـــدى ســـنحاول مـــن خـــلال هـــذا الفصـــل التطـــرق إلى دراســـة نظـــام المحاســـبة الماليـــة المبســـط مـــن خـــلال تنـــاول ثـــلاث مباحـــث ، المبحـــث الأول حـــول تعريـــف نظـــام المحاســـبة الماليـــة المبســـطة ومجـــال تطبيقـــه و إجراءاتـــه ، المبحـــث الثـــاني حـــول الغـــرض مـــن القـــوائم الماليـــة المبســـطة و خصائصـــها ، أمـــا المبحـــث الثالـــث فهـــو حـــول الكشـــوف الماليـــة المتعلقـــة بالنظـــام المحاسبي المالي المبسط.

المبحث الأول: تعريف نظام المحاسبة المالية المبسطة ومجال تطبيقه و إجراءاته

يمكن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي تتميز بخصائص معينة أن تستعمل نظام محاسبي مالي مبسط يقوم على أساس تحصيلها و صرفها و يدعى محاسبة الخزينة ، و يتمثل الهدف الأساسي من هذا النظام في تسهيل عملية المحاسبة على هذه المؤسسات و التي غالبا ما تعاني من نقص الخبرة و التأهيل في التعامل مع المعلومات المحاسبية نتيجة لضعف الإطارات المختصة في مجال المحاسبة ، يضم هذا المبحث مطلبين هما :

- ✓ المطلب الأول: تعريف نظام المحاسبة المالية المبسطة ومجال تطبيقه
- ✓ المطلب الثاني : إجراءات نظام المحاسبة المالية المبسط

المطلب الأول: تعريف نظام المحاسبة المالية المبسطة ومجال تطبيقه

أولا: تعريف نظام المحاسبة المالية المبسطة

يمكن للكيانات الصغيرة و المتوسطة و التي تم الإشارة إلى خصائصها سابقا ، أن تستعمل نظاما محاسبيا مبسطا يدعى محاسبة الخزينة أي أن للكيانات الصغيرة نظام محاسبي خاص بها، هذا النظام الذي يدعى بالمبسط يقوم على اساس التحصيل و الصرف. و يدعى أيضا محاسبة الخزينة ،إذن المحاسبة المبسطة و النظام المحاسبي المبسط و محاسبة الخزينة هي مترادفات حسب القرار ،وهذا ما يفسر تسميتها بمحاسبة الخزينة أي ما دخل و خرج من الصندوق و البنك و ما شابهها.[1]

و تراعي المؤسسات الخاضعة لمحاسبة الخزينة في حسابات نتيجتها و في إعداد وضعيتها المالية تغيرات الأصول و الحسابات الدائنة و الديون التي تم جردها و إثباتها بين بداية السنة المالية و نهايتها و ذلك فيما إذا كانت هذه العناصر تمثل طابعا مهما بالنظر إلى أهميتها النسبية او طبيعتها ، كما أن الواقع المولد للتسجيل المحاسبي في إطار محاسبة الخزينة هو التحصيل فيما يتعلق بالإيرادات أو الدفع فيما يخص التكاليف.

و يقوم نظام محاسبة الخزينة على الشروط التالية:[2]

ـ المسك المنتظم لدفاتر الخزينة و هما دفتر الإيرادات مع إحتمال تجميع الإيرادات اليومية ذات المبالغ الضئيلة عند الإقتضاء و دفتر التكاليف الذي تسجل فيه العمليات حسب ترتيبها الزمني

[1] عبلة معطا الله ، دور المحاسبة المبسطة في ارساء اسس الافصاح المحاسبي للقوائم المالية ، رسالة ماستر ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ورقلة ، 2013/2012 ، ص ، ص ،14،15

[2] هناء نوي ، النظام المحاسبي الجديد ، رسالة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ورقلة ، 2011/2010 ، ص68

ـــ حفـــظ وثـــائق الثبوتيـــة الرئيســـية (الفـــواتير المســـتلمة أو الصـــادرة ، بيانـــات البنـــوك ، نســـخ الرســـائل ....) و تـــؤرخ و تصـــنف و تـــرقم هـــذه الوثـــائق الثبوتيـــة الداخليـــة و الخارجيـــة للكيان.

ثانيا: مجال تطبيق نظام المحاسبة المالية المبسطة

لقـــد حـــدد المشـــرع الجزائـــري ، لكـــي لا يـــدعى مجـــالا للتأويـــل ، الكيـــان الصـــغير لغـــرض تطبيـــق محاســـبة ماليـــة مبســـطة، و ذلـــك بإصـــداره لقـــرار مـــؤرخ في 26 جويليـــة 2008 فالمـــادة 02 منـــه تـــنص علـــى مـــايلي :"يمكـــن للكيانـــات الصـــغيرة الـــتي لا يتعـــدى رقـــم أعمالهـــا و عـــدد مســـتخدميها و نشـــاطها أحـــد الأســـقف الأتيـــة ،خـــلال ســـنتين مـــاليتين متتاليين مسك محاسبة مالية مبسطة: [3]

- النشاط التجاري:

رقم الأعمال 10 ملايين دينار

عدد المستخدمين 9 عمال يعملون ضمن الوقت الكامل

- النشاط الإنتاجي و الحرفي:

رقم الأعمال 6 ملايين دينار

عدد المستخدمين 9 عمال يعملون ضمن الوقت الكامل

- نشاطات الخدمات و نشاطات اخرى:

رقم الأعمال 3 ملايين دينار

عدد المستخدمين 9 عمال يعملون ضمن الوقت الكامل

[3]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009 ،المتضمنة القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 و المحدد لقواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و مدونة الحسابات و قواعد سيرها، ص 22

و يشمل رقم الأعمال مجموعة النشاطات الرئيسية و الثانوية

وعليه ، يفهم من نص هذه المادة مايلي : أن المشرع قسم الكيانات الصغيرة حسب الأنشطة إلى ثلاثة و هو التقسيم الإقتصادي حيث قسم الأنشطة إلى ثلاث أقسام رئيسية سابقة الذكر.

المطلب الثاني : إجراءات نظام المحاسبة المالية المبسط

إن تبني المؤسسة لنظام محاسبة الخزينة يتطلب منها متابعة مختلف العمليات التي قامت بها،إضافة إلى قيامها في أخر السنة المالية بجملة من التصحيحات و التي نوردها فيما يلي:

- متابعة العمليات الجارية :[4]

يتعين على الكيانات الخاضعة للمحاسبة المبسطة خلال السنة المالية وجوبا تقييد إيراداتها و نفقاتها بشكل منتظم و موثوق.ترتبط مصداقية هذا القيد بما يأتي:

- وجود دعامة محينة بإنتظام :

دفتر الخزينة (دفتر وحيد أو دفتر نفقات و دفتر الإيرادات)

حفظ سندات إثبات داخلية أو خارجية بدعم القيد في دفتر أو دفاتر الخزينة

- يجب أن تسمح طريقة قيد عمليات الإيرادات و النفقات خلال السنة المالية في دفتر الخزينة التمييز بين هذه العمليات:

⟸ حسب حساب الخزينة المعني (البنك،الصندوق).و على العموم يفتح دفتر واحد لكل حساب من حسابات الخزينة أو دفترين عندما يقتضي تنظيم الكيان فتح دفتر للإيرادات و النفقات.

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009 ،، مرجع سابق ، ص 77ص78

⟸ حسب طبيعة العمليات، حيث تكون هذه العمليات التمييز بينها بحسب نشاطات الكيان و حاجات مسؤوليه للمعلومات الخاصة بالتسيير، و يجب أن يشمل التمييز على الأقل العمليات الأتية:

*السحب الشخصي للأموال أو الدفع الإضافي لرأس المال الذي يقوم به المستغل

*شراء سلع موجهة لإعادة بيعها على حالتها

*أعباء أخرى (تكاليف المستخدمين و الضرائب و التكاليف الإدارية و تكاليف التسيير و شراء اللوازم و المستهلكات الأخرى)

*إيرادات البيع و ادوات الخدمة

*الايرادات الأخرى (الإعانات و الهبات،،،،)

*تحويل الأموال في حالة وجود حسابين للخزينة على الأقل (الإيداع أو السحب نقدا من البنوك الأخرى مثلا)

*الإقتراضات و التنازلات

- مبادئ تصحيحات أخر السنة المالية

يجب أن يقوم المسؤول عن الكيان في أخر السنة إذا كانت المبالغ المعنية معتبرة فقط ،بإجراء جرد خارج المحاسبة لكل عنصر من العناصر الأربعة الأتية:[5]

- مبلغ الحسابات الدائنة و قروض الإستغلال إذا لم تكن المبيعات و المشتريات قد سددت نقدا
- مبلغ المخزونات (المنتوجات التامة الصنع و المواد و المستهلكات،،،)و الأشغال الجارية

[5] هناء نوي ، مرجع سابق ، ص71

- مبلغ التثبيتات المشتراة أو المبيعات خلال السنة المالية
- مبلغ الإقتراضات المكتتبة أو المسددة خلال السنة امالية

يجب أن تحفظ الكشوف الإجمالية لعمليات الجرد كوثيقة إثبات لمحاسبة الكيان.

لا يكون جرد الحسابات الدائنة و ديون الإستغلال أو جرد المخزونات ضروريا إلا اذا كانت التغيرات بين المبالغ معتبرة بين بداية السنة المالية و عند نهايتها فيما يخص هذه العناصر.

يجب أن تمسك الكيانات التي لها تثبيتات سجلا تقيد فيه التثبيتات و يبين فيه تاريخ شراء كل تثبيت و مبلغه و المدة المفترضة للإستعمال و تاريخ بيعه، كما يجب أن يكون لكل تثبيت موضوع جدول إهتلاك.

يجب أن يجري جرد المخزونات حسب طبيعتها كمًا و قيمة ، حسب كيفيات تمكن من إثبات ذلك ،كما يجب إعداد جدول إهتلاك الإقتراضات يبين فيه بالنسبة لكل سنة مالية مبلغ رأس مال و مبلغ الفوائد المسددة.

و نتيجة لذلك يقوم الكيان عند الإقتضاء بإجراء الحسابات الأتية عند قفل كل سنة مالية:[6]

*حساب التغير الجاري لقروض و ديون الإستغلال بين بداية السنة المالية و نهايتها.

*حساب تغير المخزونات و الأشغال الجارية بين بداية السنة و نهايتها.

*حساب التخصيص لإهتلاكات السنة المالية المتعلقة بالتثبيتات الموجودة عند قفل السنة المالية (التثبيتات المشتراة خلال السنة المالية أو خلال السنوات المالية السابقة).

*حساب فائض القيمة الناتج بعنوان التنازل عن التثبيتات خلال السنة المالية.

*حساب التغيير الجاري للإقتراضات عند بداية السنة المالية و عند نهايتها و تحديد التكاليف المالية المسددة خلال السنة المالية.

[6]عفاف قوي ، محاولة تطبيق النظام المحاسبي المبسط في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، رسالة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ورقلة ، 2012/07/02 ، ص 48

المبحث الثاني : الغرض من القوائم المالية المبسطة و خصائصها

تعرف القوائم المالية ذات الأغراض العامة بنها القوائم المعدة لمقابلة إحتياجات المستخدم الذي لا يكون في وضع يسمح له بطلب تقارير تعد خصيصا للوفاء بمتطلباته الخاصة، و تتضمن القوائم المالية ذات الأغراض العامة تقارير ذات صفة العموم ،كما أن لهذه القوائم خصائص معينة يجدر ذكرها.

و على هذا الأساس سيضم هذا المبحث مطلبين هما :

- ✓ المطلب الأول : الغرض من القوائم المالية المبسطة
- ✓ المطلب الثاني : الخصائص النوعية للقوائم المالية

المطلب الاول : الغرض من القوائم المالية المبسطة[7]

تعرف القوائم المالية ذات الأغراض العامة بأنها القوائم المعدة لمقابلة إحتياجات المستخدم الذي لا يكون في وضع يسمح له بطلب تقارير تعد خصيصا للوفاء بمتطلباته الخاصة، و تتضمن القوائم المالية ذات الأغراض العامة تلك القوائم التي تقدم ضمن تقارير ذات صفة العموم مثل التقرير السنوي أو نشرة الإكتتاب تمثل القوائم المالية للمؤسسة عرضا هيكليا ذا طابع مالي لمركزها المالي و ما أنجزته من المعاملات، و تهدف القوائم المالية ذات الأغراض العامة إلى توفير المعلومات عن المركز المالي و نتائج النشاط و التدفقات النقدية التي تفيد كثيرا مستخدميها في إتخاذ القرارات ، كما تساعد أيضا في إظهار نتائج إستخدام الإدارة للموارد المتاحة لها[8]، و لتحقيق هذا الهدف فإن القوائم المالية تعطي بيانات عن الأتي:

الأصول ، الإلتزامات ، حقوق الملكية ، الإيرادات و المصروفات متضمنة الأرباح و الخسائر ، التغيرات الأخرى في حقوق الملكية ، التدفقات النقدية ، و تساعد هذه المعلومات بالإضافة إلى المعلومات الأخرى الواردة في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية مستخدمي القوائم المالية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة و خاصة توقيت و إحتمالية توليد هذه التدفقات النقدية.

المطلب الثاني : الخصائص النوعية للقوائم المالية

- القابلية للفهم : وهي أصعب خاصية نظرا لعدم تجانس الفهم مما يضطر المؤسسة إلى التحيز وتتمثل في الوضوح وهو أن تكون المعلومة دقيقة وغير غامضة أو يشوبها تعقيد إختلاف مستوى إدراك وفهم المستخدمين : وبالتالي نظرا لذلك يجب على المعلومة أن تكون منصفة ليسهل فهمها.

[7] عبلة معطا الله ، مرجع سابق ، ص21
[8] عفاف قوي ، مرجع سابق ، ص 51

- الملائمة : وتعني أن المعلومة في حالة الحصول عليها تحدث تغيير في إتخاذ القرار ولديها خصائص وهي التغذية العكسية والتنبؤ والتوقيت المناسب.
- الموثوقية : إذا كانت المعلومة ذات موثوقية فإنها توجه لإتخاذ القرار ولتكون كذلك يجب أن تتوفر فيها الخصائص التالية:الحياد أي عدم التحيز ولا تكون موجهة لشخص على حساب أخر القابلية للتحقق وذلك عند قياسها من قبل المستخدمين باستخدام نفس الطرق وأساليب القياس وكذلك وجود إثباتات في حالة الرجوع للتأكد من المعلومات الصدق في التعبير وذلك بأن تكون المعلومة مطابقة للأحداث الموجودة في القوائم المالية أي معبرة بصدق .
- الشفافية : تعرف الشفافية بأنها الكشف الكامل عن الصورة المالية الحقيقية للشركة. و تتطلب الشفافية أن تكون البيانات المالية المقدمة تعكس واقع الشركة. وإذا كان هناك تغيير في الوضع المالي للجهة المقدمة للتقرير، عندها تتطلب الشفافية الكاملة أن ينعكس هذا التغيير تبعا لذلك و بشكل مباشر وأن يتم إطلاع جميع الأطراف المعنية عليه.
- القابلية للمقارنة : وذلك من سنة لأخرى لكي تستطيع المؤسسة معرفة إذا كان هناك تقدم أو تراجع في الوضعية المالية وكذلك المقارنة مع مؤسسة أخرى منافسة من حيث الحجم والنشاط .[9]

[9] امال مهاوة ، امكانية تحيين النظام المحاسبي المالي و فق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ورقلة ، 2011 ، ص66

المبحث الثالث : الكشوف المالية المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي المبسط

تقوم المؤسسات الخاضعة لنظام محاسبة الخزينة عند نهاية السنة المالية بعمليات المراقبة، كما تقوم بتحديد نتيجة السنة المالية و تقديمها في جدول مالي و إعداد مجموعة من الكشوف المالية و هي وضعية نهاية السنة المالية و حسابات النتائج و كشف تغير الخزينة خلال السنة المالية ، لفهم هذا المبحث سنتناول مطلبين :

- ✓ المطلب الأول : عمليات مراقبة نهاية السنة المالية
- ✓ المطلب الثاني : عرض الكشوف المالية

المطلب الأول : عمليات مراقبة نهاية السنة المالية

عند نهاية السنة المالية يجب على المؤسسة مراجعة العناصر التالية:[10]

- التوافق بين الرصيد المحاسبي النهائي لحساب الصندوق و المبلغ الحقيقي الموجود فعلا في الصندوق .
- التساوي بين الرصيد النهائي لحساب البنك و الصندوق و المبلغ الحقيقي الموجود في الكشف البنكي عند تاريخ إقفال السنة المالية مصححا عند الإقتضاء من عمليات التقريب .
- عدم وجود الرصيد المؤقت على مستوى عمليات تحويل الأموال .

تحديد النتيجة أي تقديم نتيجة السنة المالية في الكشوف المالية بعد تشكيل جدول يحدد على النحو التالي:

+ إيرادات النشاطات (بعد خصم الحصص التي يقدمها المستغل)

ـ نفقات أعباء النشاط (خارج إقتطاعات المستغل)

+/ـ تغيرات الديون قيد التنفيذ و الحسابات الدائنة للإستغلال إذا كانت معتبرة (الأهمية النسبية)

+/ـ التغيرات بين مخزون أول المدة و مخزون أخر المدة (إذا كانت معتبرة)

+/ـ التصحيحات المتعلقة بالتثبيتات (إذا كانت معتبرة)

+/ـ التصحيحات المتعلقة بالإقتراضات (إذا كانت معتبرة)

= نتيجة السنة المالية

[10] عبلة معطا الله ، مرجع سابق ، ص 23

المطلب الثاني : عرض الكشوف المالية

تتشكل الكشوف المالية التي يجب أن يعدها الكيان الخاضع لمحاسبة الخزينة من وضعية نهاية السنة المالية و حساب نتائج السنة المالية و كشف تغير الخزينة أو الرصيد الصافي المتعلق بالسنة المالية (يمكن أن يقدم هذان الكشفان الأخيران في جدول واحد).[11]

أولا : كشف وضعية نهاية السنة المالية

تعريف كشف وضعية نهاية السنة المالية:[12]

يمكن أن تعرف معياريا بأنها كشف شامل بأصول و خصوم المؤسسة (مقوم بالقيم الحقيقية) ليعبر عن المركز المالي للمؤسسة في تاريخ معين.

كما يعتبر جدول تبياني يبين ممتلكات المؤسسة و إلتزاماتها، فتظهر في الجانب الأيمن الأصول و الجانب الأيسر الخصوم.

الأصول : هي منافع إقتصادية متوقع الحصول عليها في المستقبل و أن المؤسسة قد إكتسبت حق الحصول على هذه المنافع أو السيطرة عليها نتيجة إحداث أو عمليات تمت في الماضي.

وحسب النظام المحاسبي المبسط تشمل الأصول:

- الصندوق
- البنك

كما تظهر الوضعية في نهاية السنة المالية أحد الفصول الأتية أو أكثر عند الإقتضاء إذا كانت توافق مبالغ معتبرة.

[11] عبلة معطا الله ، مرجع سابق ، ص24

[12] حنان بن رضوان ، تطور الفكر المحاسبي ، الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع ، عمان ،2001 ، ص 303

- التثبيتات : يقصد بالتثبيتات الأصول الثابتة ، و قد تكون تثبيتات عينية أو معنوية أو كلاهما ، حيث يقصد بالتثبيتات العينية أنها ذلك الأصل الذي هو في حوزة الشركة من أجل الإنتاج و تقديم الخدمات و الإيجار و الإستعمال لأغراض إدارية ، و الذي يفترض أن يستغرق مدة إستعماله إلى ما بعد السنة المالية ، أما التثبيت المعنوي هو أصل قابل للتجديد غير نقدي و غير مادي ، مراقب و مستعمل في إطار أنشطة عادية (العلامات ، البرامج المعلوماتية ، رخص الإستغلال ، الإعفاءات.....) لذلك يتم إدراج التثبيت العيني و المعنوي كأصل و لكن بشروط محددة .
- تسبيقات الإستغلال
- المخزونات : يعرف مجلس معايير المحاسبة الدولية المخزونات في إطار المعيار المحاسبي الدولي رقم "02" و المتعلق بالمخزونات على أنها كل عناصر الأصول التي يتم إقتناؤها لغرض إعادة بيعها في إطار النشاط العادي للمؤسسة، أو في شكل منتوجات جارية (قيد الإنجاز)، أو المواد الأولية و اللوازم التي تستهلك خلال المسار الإنتاجي أو تقديم الخدمات حسب النظام المحاسبي المالي فإنه يمكن للمؤسسة أن تتبع في عملية تقييمها للمخزونات طريقة الجرد الدائم المتناوب وفقا لمتطلبات التسيير .

أما بالنسبة لعملية التقييم فتختلف حسب كل مرحلة ، مرحلة التقييم عند الدخول لمخازن المؤسسة و مرحلة التقييم عند الخروج و مرحلة التقييم في أخر الدورة ، و تتم معاملة المخزون مثلما هو معتمد في معيار المحاسبة الدولي رقم "02".

الخصـــوم : هـــي عبـــارة عـــن منـــافع اقتصـــادية متوقـــع التضـــحية بهـــا مســـتقبلا في شـــكل إلتـــزام قـــائم بالفعـــل علـــى الوحـــدة بتحويـــل أصـــول أو تقـــديم خـــدمات لوحـــدة أو وحـــدات أخرى و ذلك نتيجة عمليات تمت في الماضي. [13]

طبقا لهذا التعريف نجد أن الخصوم تتميز بالخصائص التالية :

- وجود إلتزام حالي يتحمل تضحية إقتصادية مستقبلا
- إرتباط الإلتزام بالوحدة المحاسبية
- أن يكـــون هـــذا الإلتـــزام بالوحـــدة قـــد نـــتج عـــن أحـــداث و عمليـــات وقعـــت في الماضي.

وحسب النظام المحاسبي المبسط تشمل الخصوم :

- رأس المـــال : هـــو شـــكل مـــن أشـــكال الثـــروة المســـتخدمة لإنتـــاج ثـــروة أكـــبر للمشـــروع و يظهـــر رأس المـــال بعـــدة أشـــكال منهـــا النقديـــة ، المخـــزون و المصـــنع ، المعـــدات و غيرهـــا . و أن تـــتمكن مـــن البـــدء بالعمـــل في مشـــروع صـــغير فـــأن ذلـــك يتطلـــب أن تمتلـــك المهـــارة في تـــوفير الأمـــوال اللازمـــة للعمـــل، و ذلـــك يتطلـــب الكثـــير مـــن الجهـــد و الوقـــت و المهـــارة ، و بـــدون التمويـــل الكـــافي لا يـــتمكن المشـــروع مـــن أن يبـــدأ بالعمـــل أو أن يســـتمر في العمـــل و التوســـع و النمـــو في المستقبل.
- نتيجة السنة المالية.

كما تظهر أحد هذه الفصول أو اكثر إذا كانت توافق مبالغ معتبرة.

- الإقتراضات
- ديون الإستغلال

[13] حنان بن رضوان ، مرجع سابق ، ص 304

هيكل الوضعية عند نهاية السنة المالية:

تقدم هذه الكشوف المالية في صفيحة مزدوجة وحيدة تضم على الأقل الفصول الآتية:

الجدول رقم (1.2): الوضعية عند نهاية السنة المالية

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الصندوق البنك (زيادة أو نقصان) 		رأس المال نتيجة السنة المالية (زيادة أو نقصان)	
مجموع الأصول		مجموع الخصوم	

نرى أن الوضعية في نهاية السنة المالية هي توضح الذمة المالية للكيان و بالتالي هي بمثابة ميزانية لكن مصغرة ، حيث يلاحظ فقط في جانب الأصول الصندوق و البنك ذلك أن المحاسبة هي محاسبة الخزينة و قد تكون المخزونات موجودة و كذلك التثبيتات لكن ذات مبالغ غير معتبرة فمن الضروري عدم إظهارها (مبدا الاهمية النسبية) حيث تكون تكلفة المعالجة تفوق منافع إظهار المعلومة.

يلاحظ أيضا أن البنك أمامه عبارة زيادة او نقصان فالاصل في البنك الزيادة و هذا مبرر كون عناصر الأصول تزيد في جانب المدين، لكن عندما يكون سالبا أي أن البنك دائن و هذا يكون في حالة واحدة و هو أن الحساب البنكي مكشوف ، أي أن البنك يسمح بأن يمنح قرضا للزبون في إطار حسابه الجاري البنكي.[14]

[14] عبلة معطا الله ، مرجع سابق ، ص24 ص25

كما يجب أن تظهر الوضعية في نهاية السنة المالية أحد الفصول الأتية أو أكثر عند الإقتضاء إذا كانت توافق مبالغ معتبرة.

الجدول رقم (2.2) : الوضعية عند نهاية السنة المالية

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
التثبيتات المخزونات مدينو الإستغلال الصندوق البنك (زيادة أو نقصان)		رأس المال نتيجة السنة المالية (زيادة أو نقصان) المجموع الفرعي الإقتراضات ديون الإستغلال	
مجموع الأصول		مجموع الخصوم	

المصدر :الجريدة الرسمية ، العدد 19 الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، ص 79

ثانيا : كشف حسابات النتائج

تعريف كشف حسابات النتائج :[15]

هو عبارة عن وثيقة تجميعية للأعباء و النواتج المحققة من طرف المؤسسة خلال الفترة ، كما يعتبر جدول لقياس أداء إقتصادي للمشروع تظهر النتيجة الصافية للفترة التي تكون إما ربحا أو خسارة .وتهدف إلى تزويد المهتمين بالقوائم المالية بما يمكنهم من معرفة الكفاءة الإقتصادية للوحدة ، وكذا المعلومات التي تساعدهم على التنبؤ بمقدار و توقيت و درجة عدم التاكد المصاحبة للتدفقات النقدية في المستقبل .

[15] حنان بن رضوان ، مرجع سابق ، ص 324

وتوفر لمستخدمي القوائم المالية المعلومات المالية قصد التعرف على أماكن وجود فرص الإستثمار المربحة، و ذلك بعد الكشف عن مصادر تلك النتائج و مكوناتها و الأحداث و العمليات التي أدت إلى تحقيقها في ظل الظروف السائدة وتبين للزبائن قدرة المؤسسة على تقديم السلع و الخدمات المطلوبة ،كما تهم أيضا نقابات العمال في المفاوضات حول الاجور ، دون أن ننسى أهميتها بالنسبة للحكومة فيما يخص إعداد السياسة الضريبية و الإقتصادية، و عليه تتضح أهمية الطلب على المعلومات التي تتضمنها قائمة الدخل فيما يلي :

. قياس التسيير الجيد للمؤسسة و كفاءة إدارتها و أداء الوحدة الإقتصادية.

. التنبؤ بالإتجاهات المستقبلية للنشاط.

. اساس قياس الضريبة.

عرض كشف حسابات النتائج :[16]

مجموع إيرادات النتائج :

الإيرادات هي الزيادة الإجمالية في الأصول أو النقص الإجمالي في الخصوم و الناتجة عن القيام بنشاط موجه لتحقيق الأرباح المتأتية من :

- إيرادات البيع أو إداءات الخدمة
- إيرادات النشاطات الأخرى

مجموع نفقات الأعباء :

تعرف الاعباء بأنها إنخفاض المنافع الإقتصادية خلال الفترة في شكل مخروجات أو إنخفاض الأصول التي يترتب عنها نقص الأموال الخاصة بإستثناء التوزيعات على المساهمين في الأموال الخاصة.

[16] هناء نوي ، مرجع سابق ، ص 76

تعريف الأعباء يشمل أيضا الخسائر و كذا الأعباء الناشئة عن النشاطات العادية للمؤسسة مثل تكلفة البيع ، الأجور و الإهتلاكات المتأتية من :

- مصاريف الشراء
- مصاريف النشاطات الأخرى

كما يشمل :

- الرصيد : (الإيرادات ـ النفقات) للسنة المالية
- تغير قروض الإستغلال
- تغير ديون الإستغلال
- تغير المخزونات
- تصحيحات تتعلق بالإقتراضات
- تصحيحات تتعلق بالتثبيتات

هيكل جدول حسابات النتائج:

الجدول رقم (3.2) : حسابات النتائج

البيان	المبالغ
إيرادات البيع و أداء الخدمات + إيرادات النشاطات الأخرى	
مجموع إيرادات النتائج	
نفقات الشراء نفقات أخرى على النشاطات	
مجموع نفقات الأعباء	
الرصيد : الإيرادات ـ النفقات	

تغير قروض الإستغلال ن . 1، ن تغير المخزونات ن . 1، ن تصحيحات تتعلق بالإقتراضات تصحيحات تتعلق بالتثبيتات	
نتيجة السنة المالية	

المصدر :الجريدة الرسمية ، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 80

يمكن أن تظهر فصول أخرى عند الإقتضاء في حساب النتائج ، أعباء المستخدمين ، الضرائب و الرسوم ، الأعباء المحتسبة للإهتلاك ، الأعباء المالية.

ثالثا : كشف تغير الخزينة خلال السنة المالية

تعريف كشف تغير الخزينة :[17]

تتمثل في قيمة النقدية بالصندوق و الودائع ، وهي تفصح عن صافي التغير في الخزينة الناتجة عن الأنشطة . و الجدير بالذكر أن الإفصاح عن زيادة و نقص الخزينة يعتبر مفيدا لأن المستثمرين و الدائنين و غيرهم من أصحاب المصالح يرغبون في معرفة كيفية تصرفات الإدارة حيال عناصرها السائلة. و توفر القائمة الإجابات عن الأسئلة الهامة التالية:

- من اين وردت الخزينة خلال الفترة ؟
- فيما استخدمت الخزينة خلال الفترة ؟
- ما هو التغير في رصيد الخزينة خلال الفترة ؟

ان الغرض الاساسي من هذا الكشف هو توفير معلومات عن المحصلات و المدفوعات النقدية للوحدة الاقتصادية خلال الفترة، و يذكر مجلس معايير المحاسبة

[17] حنان بن رضوان ، مرجع سابق ، ص 326

المالية ان المعلومات التي توفرها قائمة بالاضافة الى القوائم المالية الاخرى متضمنة الافصاح عن المعلومات الجوهرية سوف تساعد المستثمرين سواء اكانو مساهمين او مقرضين على :

- تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على توليد تدفقات نقدية موجبة في المستقبل
- تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتها و سداد التوزيعات و تمويل توسعاتها
- تفسير اسباب الفرق بين صافي الدخل و كل من المحصلات و المدفوعات
- تقييم تاثير العمليات النقدية على المركز المالي للوحدة الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية

مضمون كشف تغير الخزينة :[18]

- الخزينة الصافية عند افتتاح السنة المالية
- الخزينة الصافية عند قفل السنة المالية
- حصص المساهمة الصافية (+) او السحب الصافي (-) للمستغل
- رصيد السنة المالية (الايرادات - النفقات)
- حركات الخزينة الاخرى خارج النشاطات

هيكل جدول تغير الخزينة خلال السنة المالية :

الجدول رقم (2-4) : تغير الخزينة خلال السنة المالية

البيان	المبالغ
الخزينة الصافية عند افتتاح السنة المالية	
الخزينة الصافية عند قفل السنة المالية	

[18] هناء نوي ، مرجع سابق ، ص 79 ص80

الخزينة: الزيادة او النقصان المتاتية من : حصص المساهمة الصافية (+) او السحب الصافي (-) المستغل الرصيد (الايرادات ـــ النفقات) للسنة المالية حركات الخزينة الاخرى خارج النشاطات	
الخزينة : الزيادة او النقصان	

المصدر :الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص

يمكن القول ان الكشوف المالية التي تعدها المؤسسات الصغيرة وفق نظام محاسبة الخزينة هي كشوف مبسطة تحمل المعلومات الضرورية التي تعبر عن وضعيتها المالية خلال السنة المالية ، على خلاف المؤسسات التي لا تنتهج نظام المحاسبة المبسطة فان الكشوف المالية التي تقوم بمسكها هي : الميزانية ، حسابات النتائج ، جدول سيولة الخزينة ، جدول الاموال الخاصة اضافة الى ملحق يبين القواعد و الطرق الحاسبية المستعملة و يوفر معلومات مكملة للميزانية و لحسابات النتائج ،كما انها تعرض تلك الكشوف بطريقة مغايرة تكون اكثر تعقيدا من حيث طبيعة المعلومات المالية التي تتضمنها.[19]

[19] هناء نوي ، مرجع سابق ، ص 82 ص 83

خلاصة الفصل :

نظرا لأهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي و الدولي فقد قام النظام المحاسبي المالي الجديد بشرح كل ما يتعلق بالتسجيل المحاسبي لهذه المؤسسات ، حيث خصص في القرار 26 جويلية 2008 باب كاملا للمحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة ،الا انه من اهم الانتقادات الموجهة له انه اكتفى بتحديد النظام المبسط للمؤسسات المصغرة فقط و ابعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من تطبيق هذا النظام بالرغم من انها تتصف بنفس الصفات للمؤسسات المصغرة و بالتالي لا يصلح تطبيق المعايير الدولية عليها.

اكتفى النظام المحاسبي المبسط الجزائري باعداد ثلاثة كشوف مالية تتمثل في الميزانية (الوضعية عند نهاية السنة المالية) ، جدول حسابات النتائج ، جدول التغيرات النقدية (تغير الخزينة خلال السنة المالية) ، اما المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة طالب باعداد الكشوف المالية كاملة الا انها تكون بشكل مبسط .

الفصل الثالث : دراســـة حالة

- **تمهيد الفصل**
- **المبحث الأول: التعريف بمؤسسة الجيلالي بونعامة**
- **المطلب الاول** : تعريف مؤسسة الجيلالي بونعامة للاجر و مخطط عملها
- **المطلب الثاني** : الهيكل التنظيمي للمؤسسة
- **المبحث الثاني: تحليل محتوى القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة**
- **المطلب الأول:** تحليل ميزانية الأصول و الخصوم
- **المطلب الثاني:** تحليل حسابات النتائج و تغيرات رؤوس الأموال
- **المطلب الثالث:** تحليل جدول تدفقات الخزينة و وضعية رأس مال المؤسسة
- **المبحث الثالث: الفرق بين نظام المحاسبة المالي و نظام الخزينة**
- **المطلب الاول** : معلومات حول النظام المحاسبي المالي و حول نظام الخزينة
- **المطلب الثاني:** الفرق بين الكشوف المالية للنظامين
- **خلاصـــــة الفصل**

تناولنا في الفصلين السابقين الجانب النظري للموضوع، و ما كان الاكتفاء بهذا الجانب دون الانتفاع به مجرد ترف فكري، ارتأينا أن نقوم بدراسة ميدانية نهدف من خلالها إلى محاولة التأليف بين المعارف العلمية النظرية مع الواقع العملي .وقد وقع اختيارنا على مؤسسة الجلالي بونعامة, حيث تعتبر من المؤسسات المتوسطة

سنحاول من خلال هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،و دراسة النظام المحاسبي المالي المبسط وكذلك تعرض لقوائمه المالية, ولإلمام أكثر بالموضوع ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

- ✓ المبحث الأول: التعريف بمؤسسة الجيلالي بونعامة
- ✓ المبحث الثاني: تحليل محتوى القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة
- ✓ المبحث الثالث: الفرق بين نظام المحاسبة المالي و نظام الخزينة

المبحث الأول : التعريف بمؤسسة الجيلالي بونعامة

من خلال هذا المبحث سنتطرق الى مختلف الجوانب و العناصر التي توفرت لدينا بغية التعريف بالمؤسسة و هذا من خلال تقديم عام لها, لعدد العمال الدائمين فيها حاليا و لهيكلها التنظيمي مع شرح لهذا الهيكل ، و كذلك مخطط عملها مع تعريف بسيط لمنتوجها.

سيضم هذا المبحث مطلبين :

- ✓ المطلب الاول : تعريف مؤسسة الجيلالي بونعامة للاجر و مخطط عملها
- ✓ المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للمؤسسة

المطلب الأول : تعريف مؤسسة الجيلالي بونعامة للأجر و مخطط عملها

أولا : تعريف مؤسسة الجيلالي بونعامة للأجر

تعتبر مؤسسة الجيلالي بونعامة للاجر شركة ذات مسؤولية محدودة ، قطاع نشاطها هو الانتاج الصناعي حيث تقوم بانتاج المنتجات بالفخار غير المقاوم (الأجر و القرميد)، تقع في دوار بني مايدة على الطريق الوطني رقم 19 بتيسمسيلت ، تقدر مساحتها ب 04 هكتارات و 83 أر ،تتمثل المادة الأولية في مواد طبيعية 100% و تكمن في مادة الطين و الرمل و الماء فقط ويقدر انتاجها السنوي ب 13461645 وحدة، يقدر عدد عمالها الدائمين حاليا ب 86 عاملا كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (3ـ1):تصنيف العمال الدائمين في المؤسسة

	الذكور	الاناث
اطارات	06	01
اعوان تقنيين	20	00
اعوان تنفيذ	59	00
المجموع	86	

ثانيا : مخطط العمل

التخطيط : الهدف منه وضع مخطط للانتاج لتحسين المنتوج كما و نوعا

التنظيم : تنسيق العمل بين العمال و تحفيزهم على تطوير الإنتاج

الإنتاج : تطبيق كل القواعد و الأسس المسطرة في الشركة

المراقبة : مراقبة المنتوج من حيث الكمية و النوع و وجهة المنتوج و المقارنة بين ما خطط له مع النتيجة النهائية للإنتاج مع مراعاة اراء الزبائن في المنتوج من حيث النوع و الكم.

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للمؤسسة

اولا : تقديم الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

الشكل رقم(3 ـ 1) :الهيكل التنظيمي للمؤسسة

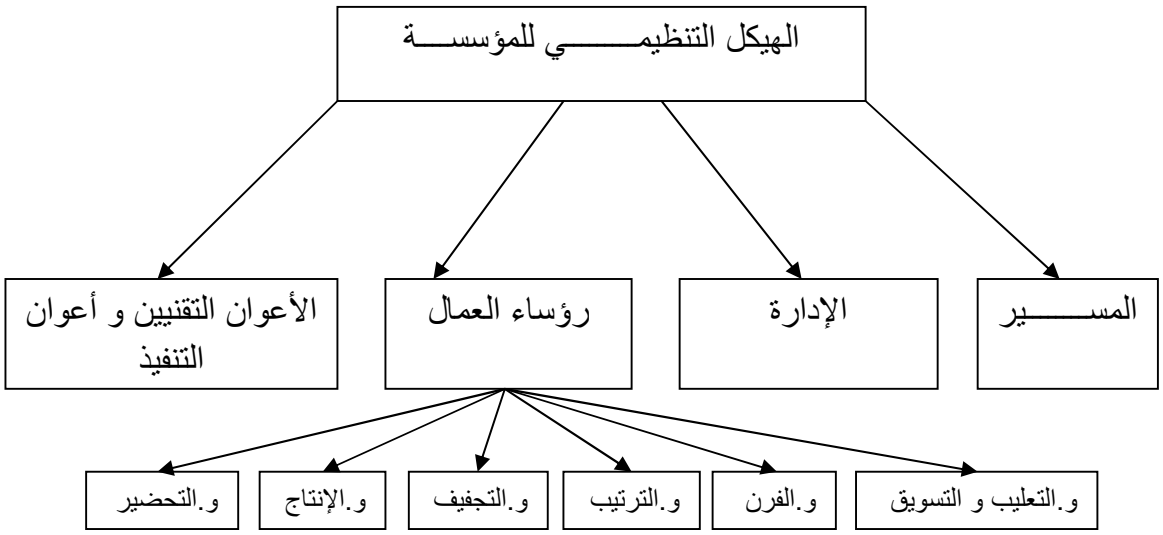

ثانيا : شرح مبسط للهيكل التنظيمي:

المسير:في هذه المؤسسة يعتبر السيد "**معاطو خليفة** "هو المسير و المديرو المسؤول الأول على جميع العمال داخل المؤسسة و خارجها و له الحق في إتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة العامة داخل المؤسسة.

الإدارة : تتكون من ثلاث أقسام و هي :

مكتب المحاسبة : هي المختصة بجميع العمليات المالية و المحاسبية و تسجيلها و يقع داخل المؤسسة أي أن ليس لديهم محاسب خارجي.

مصلحة التجارة : تهتم هذه المصلحة بشراء مواد و لوازم البناء من إسمنت و طين و مراقبتها ثم تخزينها.

مصلحة المستخدمين : تعمل على تسيير و تكوين المستخدمين ,و تدبير شؤونهم الاجتماعية و تنظيم العلاقات بين العمال.

رؤساء العمال : هم رؤساء للوحدات التالية :

وحدة التحضير : التي يتم فيها تحضير المواد الأولية و الكميات اللازمة للإنتاج.

وحدة الإنتاج : التي يتم فيها جمع المواد الأولية المحضرة من الوحدة السابقة و إنتاجها.

وحدة التجفيف : التي يتم فيها تجفيف المادة المنتجة.

وحدة الترتيب : التي يتم فيها ترتيب المواد المنتجة المجففة.

وحدة الفرن : التي يتم فيها فرن المواد المنتجة لتصبح جاهزة للإستعمال.

وحدة التعليب و التسويق : التي يتم فيها تعليب و شحن المادة النهائية " الأجر و القرميد " في الشاحنات المخصصة لذلك و من ثم تسويقها في المنطقة.

العمال المهنيين : هم العمال الذين يقومون بكل هذه الأعمال المهمة.

المبحث الثاني: تحليل محتوى القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة

سوف نقوم في هذا المبحث بتحليل مختلف عناصر القوائم المالية لمؤسسة جيلالي بونعامة.

و ليتم ذلك سنقسم هذا المبحث إلى :

- ✓ المطلب الأول: تحليل ميزانية الأصول و الخصوم
- ✓ المطلب الثاني: تحليل حسابات النتائج و تغيرات رؤوس الأموال
- ✓ المطلب الثالث: تحليل جدول تدفقات الخزينة و وضعية رأس مال المؤسسة

المطلب الأول: تحليل ميزانية الأصول و الخصوم

الجدول رقم (3 ـ 2):ميزانية الأصول (قبل الجرد) في ديسمبر 2013 :

الاصـــــول	المبلغ الاجمالي في السنة (ن)	الاهتلاكات في السنة (ن)	المبلغ الصافي في السنة (ن)	المبلغ الصافي في السنة (ن -1)
حسابات التثبيتات غير الجارية				
التثبيتات المعنوية	126000,00	126000,00	-	-
التثبيتات العينية	1120856186,45	411631796,59	709224389,86	693988598,49
التثبيتات الجاري انجازها	18050134,21	-	18050134,21	18050134,21
مجموع الاصول غير الجارية	1139032320,66	411757796,59	727274524,07	712038732,70
الاصول الجارية				
حسابات المخزونات و المنتوجات	39219458,64	-	39219458,64	29999336,45
الجاري العمل بها	-	-	-	2000002,34
زبائن	42317916,94	-	42317916,94	5137913,75
الحسابات الاخرى المدينة				
الخزينة	42192050,85	-	42192050,85	66306077,04
مجموع الاصول الجارية	123729426,43	-	123729426,43	103443329,59
اجمالي الاصول	1262761747,09	411757796,59	851003950,50	815482062,29

تحليل عناصر أصول الميزانية :

1. **التثبيتات المعنوية** : المبلغ الصافي للسنة (ن ـ 1) معدوم لأن التثبيتات المعنوية تم اقناءها خلال السنة (ن) و قد تم اهتلاكها بالكامل خلال السنة (ن).
2. **التثبيتات العينية** : أول تعليق بخصوص هذه التثبيتات أن المبلغ الإجمالي للسنة (ن) هي مبالغ جد معتبرة و هذا عائد إلى نشاط هذه المؤسسة و ثقل التثبيتات المعتمد عليها في انتاج منتجاتها ،كما يمكن القول

أن المبلغ الصافي للسنة (ن) أكبر من المبلغ الصافي للسنة (ن -1) أي ان المؤسسة قامت بإقتناء تثبيتات عينية إضافية خلال السنتين و تقدر نسبة التغير في النمو بـ :

ن . (ن -1) / (ن -1) * 100

= 693988598,49 - 709224389,86 / 693988598,49 * 100

= % 2,19

1. **التثبيتات الجاري انجازها:** لا يوجد مبلغ اهتلاكات و مؤونات لأن هذه التثبيتات غير قابلة للإهتلاك نظرا لعدم إكتمالها، كما يلاحظ أن المبلغ الصافي للسنة (ن) تساوي المبلغ الصافي للسنة (ن -1) و هذا ناتج عن عدم التقدم في الأشغال و الانجاز هذه التثبيتات و هذا واضح من خلال معدل التغير في النمو:

ن . (ن -1) / (ن -1) * 100

= 18050134,21 - 18050134,21 / 18050134,21 * 100= 0 %

2. **مجموع الأصول غير الجارية** :تمثل مبالغ هذا السطر مجاميع الأصول غير الجارية و يمكن التأكد من مبالغ هذا السطر من خلال جميع المبالغ الموجودة أعلى الميزانية.

وتحسب نسبة التغير في النمو في هذا السطر كالتالي:

ن . (ن -1) / (ن -1) * 100

= 727274524,07 - 712038732,70 / 712038732,70

= %3,13

3. **حساب المخزونات و المنتوجات الجاري العمل بها** : يمثل المبلغ الإجمالي للسنة (ن) مجموع المخزونات من المواد الأولية من رمل و طين و المنتجات النصف المصنعة و المنتجات النهائية متمثلة في

الأجور و غيرها من الحسابات الفرعية بهذا الحساب في السنة (ن) ، إضافة إلى أن خسائر القيمة معدومة لهذه السنة .

المبلغ الصافي للسنة (ن) أكبر من المبلغ الصافي للسنة (ن -1) دلالة على أن انتاجيتها زادت و مشترياتها زادت دليل على النشاط المستمر للمؤسسة.

وتحسب نسبة التغير في النمو في هذا السطر كالتالي:

ن . (ن -1) / (ن -1) * 100

= 100*29999336,45 /29999336,45 - 39219458,64

= %30,73

4. **الزبائن** : المبلغ في السنة (ن) معدوم ، دليل على أن المؤسسة تعاملت خلال هذه السنة بوسائل الدفع الجاهزة "نقدية أو شيكات " دون التعامل على الحساب عكس السنة (ن -1) و يعود سبب التعامل بوسائل الدفع المباشرة و اجبار الزبائن على التسديد مباشرة عند الاستلام الى احتكار المؤسسة لتصنيع منتجاتها في المنطقة التي تنشط فيها.
5. **الحسابات الاخرى المدينة:** كل ما يمكن قوله هو أن مبلغ خسائر القيمة معدوم.

وتحسب نسبة التغير في النمو في هذا السطر كالتالي:

ن . (ن -1) / (ن -1) * 100

= 100 *5137913,75 /5137913,75 -42317916,94

= %723,64

6. **الخزينة** : هذا الحساب المالي يمثل مبيعات السنة (ن) من تحصيلات نقدية أو على الحساب و بالمقارنة مع مبيعات السنة (ن) في حساب النتائج و بما أن حساب الزبائن للسنة (ن) معدوم و بالتالي فإن الفرق بينهما غير موضح في القوائم ، وبالتالي نستنتج ان ارقام هذه الميزانية مشكوك في أمرها .

مبلغ الخزينة في السنة (ن ـ1) اكبر من مبلغ الخزينة في (ن) أي أنها باعت أكثر في السنة السابقة.

وتحسب نسبة التغير في النمو في هذا السطر كالتالي:

ن . (ن ـ1) / (ن ـ1) * 100

= 100 * 66306077,04 / 66306077,04 ـ 42192050,85

= %ـ 36,37

إلا ان مجموع الأصول الجارية في السنة (ن) اكبر من مجموع الأصول الجارية في السنة (ن ـ1) وهذا يعود لنسبة التغير في النمو الايجابي المعتبر في حساب المخزونات و المنتوجات الجاري العمل بها.

وتحسب نسبة التغير في النمو في هذا السطر كالتالي:

ن . (ن ـ1) / (ن ـ1) * 100

= 100 * 103443329,59 / 103443329,59 ـ 123729426,43

= %19,61

يمثل مبلغ صافي ميزانية الأصول للسنة (ن) الفرق بين مجموع المبلغ الإجمالي و مجموع الاهتلاكات و المؤونات للسنة (ن) و نفسها في السنة (ن ـ1) و بالمقارنة مع السنة السابقة فإن المبلغ الصافي للسنة (ن) أكبر منه في السنة (ن ـ1) و هذا عائد لأن نسب التغير في النمو الإيجابية اكبر من نسب التغير في النمو السالبة.

الجدول رقم (3 ـ3):ميزانية الخصوم (قبل الجرد) في ديسمبر 2013

الخصـــــوم	المبلغ في السنة (ن)	المبلغ في السنة (ن -1)
حسابات رؤوس الاموال	147180000,00	147180000,00
حساب مستغل	5500,00	5500,00
احتياطـــات	40159890,25	26160921,00
نتيجة السنة المالية	102814281,75 –	128975202,75 –
الترحيل من جديد		

المجمـــــوع	84531108,50	44371218,25
خصوم غير جارية اقتراضات و ديون مماثلة	235049161,93	25843908,34
مجموع الخصوم غير الجارية	235049161,93	25843908,34
خصـــوم جارية الموردون و الحسابات المرتبطة ضرائب ديون اخرى خزينة الخصوم	118427191,63 3273533,50 382174945,12 27548009,82	114879331,36 1123394,73 354353420,71 41910788,90
مجموع الخصوم الجارية	531423680,07	512266935,70
مجموع الخصوم	851003950,50	815482062,29

تحليل عناصر خصوم الميزانية:

1. حساب المستغل : يوجد في السنتين (ن) و (ن -1) نفس مبلغ حساب المستغل أي ان المؤسسة لم ترفع من رأسمالها في السنة (ن) مقارنة بالسنة (ن -1).

وتحسب نسبة التغير في النمو في هذا السطر كالتالي:

ن . (ن -1) / (ن -1) * 100

= 147180000,00 -147180000,00 / 147180000,00 * 100

= 0 %

2. **احتياطات** : المبلغ المخصص للإحتياطات لم يتغير في السنتين لأن المؤسسة لم تخصص احتياطات جديدة في السنة (ن) وإكتفت بإحتياطات السنة (ن -1).

وتحسب نسبة التغير في النمو في هذا السطر كالتالي:

ن . (ن ـ1) / (ن ـ1) * 100

= 5500,00 ـ 5500,00 / 5500,00 * 100

= 0 %

3. **النتيجة** : النتيجتين المحققتين في السنة (ن) و السنة (ن ـ1) كلتاهما ربح إلا أن ربح السنة (ن) أكبر من ربح السنة (ن ـ1)أي أن نشاطها و وضعيتها المالية جيدة و في تحسن.

وتحسب نسبة التغير في النمو في هذا السطر كالتالي:

ن . (ن ـ1) / (ن ـ1) * 100

= 40159890,25 ـ 26160921,00 / 26160921,00

= 53,51 %

4. **الترحيل من جديد** : وجدنا أن مبلغ الترحيل من جديد للسنة (ن ـ1)المقدر بـ 128975202,75 ـ هو عبارة عن مجموع الخسائر المرحلة من 2009 و 2010 و 2011 حيث تمثل السنة 2011 السنة (ن ـ1)حيث تجمع هذا المبلغ السالب من تلك السنوات الثلاث ليظهر في حساب الترحيل من جديد للسنة (ن ـ1)كما هو موضح في قائمة رأس المال من 2009 إلى 2013 .

اما مبلغ الترحيل من جديد للسنة (ن) فهو عبارة عن مبلغ الترحيل من جديد للسنة (ن ـ1) مضافا اليه الربح المحقق في السنة (ن ـ1)و هو كالتالي :

(128975202,75 ـ) + 26160921,00 = 102814281,75 ـ

وتحسب نسبة التغير في النمو في هذا السطر كالتالي:

ن . (ن ـ1) / (ن ـ1) * 100

= (102814281,75-) (128975202,75-)/ (128975202,75-)

% 20,28 =

5. **مجموع حسابات رؤوس الأموال** : يمكن التأكد من المجاميع من خلال جمع المبالغ الظاهرة أعلى الميزانية.

وتحسب نسبة التغير في النمو في هذا السطر كالتالي:

ن . (ن -1) / (ن -1) * 100

= 84531108,50 - 44371218,25 / 44371218,25 * 100

% 90,50 =

6. **اقتراضات و ديون مماثلة** : هي مبالغ معتبرة تعبر عن كثرة تعامل المؤسسة مع البنوك ربما لعدم توفر السيولة لديها إلا أنه يتضح لنا أن مبلغ إقتراضات السنة (ن) أقل من مبلغ إقتراضات السنة (ن -1) أي أن المؤسسة خلال السنة (ن) و قد سددت الفرق بين المبلغين و لم تقترض مبالغ إضافية.

وتحسب نسبة التغير في النمو في هذا السطر كالتالي:

ن . (ن -1) / (ن -1) * 100

= 235049161,93 - 25843908,34 / 25843908,34 * 100

% 809,50=

7. **الموردون و الحسابات المرتبطة** : المبلغ في السنة (ن -1) أصغر من مبلغ السنة (ن) أي أن المؤسسة اقترضت أكثر في السنة (ن).

وتحسب نسبة التغير في النمو في هذا السطر كالتالي:

ن . (ن -1) / (ن -1) * 100

= 118427191,63 ـ 114879331,36 / 114879331,36 * 100

= 3,08 %

8. **ضرائب** : تضاعف مبلغ الضرائب خلال السنة (ن9 مقارنة بالسنة (ن ـ1) و هذا راجع إلى التحسن في تحقيق الربح بين السنتين (ن) و (ن ـ1) و ارتفاع نتيجة السنة المالية يترتب عنه إرتفاع في الرسم على النشاط المهني و الضريبة على أرباح الشركات.

وتحسب نسبة التغير في النمو في هذا السطر كالتالي:

ن . (ن ـ1) / (ن ـ1) * 100

= 3273533,50 ـ 1123394,73 / 1123394,73 *100

= 191,39 %

9. **ديون أخرى** : زيادة في الديون الأخرى خلال السنة (ن) مقارنة بالسنة (ن ـ1) و يعود ذلك إما للزيادة في قيم التأمين على التثبيتات او التأمينات الإجتماعية للأجراء، عموما ترتفع الديون الأخرى عند طلب خدمات إضافية.

وتحسب نسبة التغير في النمو في هذا السطر كالتالي:

ن . (ن ـ1) / (ن ـ1) * 100

= 382174945,12 ـ 354353420,71 /354353420,71 * 100

= 7,85 %

10. **خزينة الخصوم** : أي السلوفات المصرفية و المبلغ خلال السنة (ن) أقل من المبلغ خلال السنة (ن ـ1) دلالة على أن المؤسسة لم تتعامل بسلوفات إضافية خلال السنة (ن) . عموما تمنح السلوفات المصرفية لتسديد الأجور و هناك خط دين لا يمكن تجاوزه لدى المصرف .أما عند تجاوزه ترجع الشيكات دون صرفها للأجراء.

وتحسب نسبة التغير في النمو في هذا السطر كالتالي:

ن . (ن ـ1) / (ن ـ1) * 100

= 27548009,82 ـ 41910788,90 /41910788,90 *100

= 34,26 ـ%

11. **مجموع الخصوم الجارية** : مجموع السنة (ن) أكبرمن مجموع السنة (ن ـ1)و هذا راجع لإرتفاع كل من مبالغ الخصوم الجارية خلال السنة (ن) مقارنة بالسنة (ن ـ1).

وتحسب نسبة التغير في النمو في هذا السطر كالتالي:

ن . (ن ـ1) / (ن ـ1) * 100

= 531423680,07 ـ 512266935,70 / 512266935,70 *100

= 3,74 %

12. **إجمالي ميزانية الخصوم** : إجمالي ميزانية الخصوم خلال السنة (ن) أقل من إجمالي ميزانية الخصوم خلال السنة (ن ـ1) فرغم ارتفاع نسبة حسابات رؤوس الأموال إلا أن الإنخفاض في نسبة نمو حسابات الخصوم غير الجارية و الخصوم الجارية هو الذي حدد الزيادة في نسبة إجمالي ميزانية الخصوم

وتحسب نسبة التغير في النمو في هذا السطر كالتالي:

ن . (ن ـ1) / (ن ـ1) * 100

= 851003950,50 ـ 815482062,29 / 815482062,29 * 100

= 4,35 %

المطلب الثاني: تحليل عناصر حساب النتائج و تغيرات رؤوس الأموال

حسابات النتائج:

قمنا بداية بالاعتماد على حساب النتائج لسنة 2012 كسنة أساس و هذا ما مكننا من رصد التغيرات الحادثة في مختلف البنود الواردة في حساب النتائج لسنة 2013, و نقوم لهذا الغرض بإعداد الجدول التالي:

الجدول رقم(3 ـ 4) : حساب النتائج

البيان	2013	2012	التغير	نسبة %
المبيعات و المنتجات الملحقة	217916455.44	221646216.49	(3729761.05)	(%1.68)
إنتاج مخزون	9843977.11	13077231.97	(3233254.86)	(%24.72)
إنتاج السنة المالية	227760432.55	234723448.46	(6963015.91)	(%2.97)
المشتريات	39261871.39	46382565.98	(7120694.59)	(%15.35)
المستهلكة	7815531.65	23545703.91	(15730172.26)	(%66.806)
الخدمات الخارجية				
إستهلاك السنة المالية	47077403.04	69928269.89	(22850866.85)	(%32.68)
القيمة المضافة للاستغلال	180683029.51	164795178.57	15887850.94	%9.64
أعباء المستخدمين	28870488.78	28319468.04	551020.74	%1.95
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة	5370113.52	4627836.73	742276.79	%16.04
إجمالي فائض الاستغلال	146442427.21	131847873.80	14594553.41	%11.07

المنتجات العملياتية الأخرى	204874.61	332820.00	(117945.39)	%35.44
الأعباء العملياتية الأخرى	10564.94	-	10564.94	-
مخصصات الاهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة	95615926.64	90955288.38	4660638.26	%4.89
النتيجة العملياتية	51020810.24	41225405.42	9795404.82	%23.76
المنتجات المالية	82.09	498737.71	(498655.62)	(%99.98)
الأعباء المالية	10861002.08	15563222.13	(4702220.05)	(%30.213)
النتيجة المالية	(10860919.99)	(15064484.42)	4203564.43	(%27.903)
النتيجة العادية قبل الضريبة	40159890.25	26160921.00	13998969.25	%53.511
إجمالي الإيرادات عن النشاطات العادية	227965389.25	235555006.17	(7589616.92)	(%3.222)
إجمالي المصروفات عن النشاطات العادية	187805499.00	209394085.17	(21588586.17)	(%10.31)
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	40159890.25	26160921.00	13998969.25	%53.511
صافي نتيجة السنة المالية	40159890.25	26160921.00	13998969.25	%53.511

1. **إنتاج السنة المالية:** يمثل رقم الأعمال أو مبيعات السنة مؤشر عن حجم النشاط و لكن إنتاج الدورة يعطينا صورة أحسن عن النشاط الحقيقي للمؤسسة:

- المبيعات و المنتجات الملحقة: انخفاض قيمة المبيعات في سنة 2013 بـ (3729761.05) أي بمعدل تغير (1.68%) و هذا نتيجة إما إلى انخفاض نسبة الطلب على السلعة أو نتيجة إلى تكلفة المواد الأولية و هذا أدى إلى ارتفاع تكلفة السلعة و بالتالي انخفاض نسبة المبيعات.
- **إنتاج مخزون:** انخفاض الإنتاج المخزون بقيمة (323354.86) بمعدل (24.72%) بالمقارنة إلى سنة 2012

و بالمقارنة بين إنتاج السنتين 2012 و 2013 فإن إنتاج سنة 2013 انخفض بمعدل (2.97%) مقارنة بإنتاج سنة 2012.

2. **استهلاك السنة المالية:**

- المشتريات المستهلكة: انخفاض المشتريات المستهلكة بمعدل (15.35%) و قد كون هذا نتيجة لارتفاع تكلفة المواد الأولية أو ندرتها في السوق.
- الخدمات الخارجية: عرفت الخدمات الخارجية انخفاض بقيمة (15730172.26) أي معدل (66.806%).

و هذا ما يفسر انخفاض استهلاك السنة المالية بمعدل (32.68%).

3. **القيمة المضافة للاستغلال:** انخفض استهلاك السنة المالية بمعدل (32.68%) و يلاحظ أن معدل الانخفاض المسجل بها كان أكبر من معدل الانخفاض المسجل في إنتاج السنة المالية (2.97%) و هذا ما أدى إلى ارتفاع القيمة المضافة بمعدل 9.64%

حيث يتم حساب القيمة المضافة للاستغلال بالفرق بين أنتاج السنة المالية و استهلاك السنة المالية.

4. **إجمالي فائض الاستغلال:** سجل إرتفاعا بمقدار 14594553.41 أي بمعدل 11.07% و هذا نتيجة لارتفاع القيمة المضافة, حيث أن :

- أعباء المستخدمين. فقد ارتفعت بمعدل 1.95% و هذا نتيجة إما لزيادة عدد العمال أو زيادة في كتلة الأجور
- **الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة:** ارتفعت بقيمة 742276.79 أي بمعدل 16.04% نتيجة ارتفاع رقم الأعمال أو الأرباح.

5. سجلت النتيجة العملياتية ارتفاعا بمقدار 9795404.82 أي بمعدل زيادة قدره 23.16% و هو مؤشر إيجابي يعود إلى ارتفاع إجمالي فائض الاستغلال بمعدل 11.07% أما فيما يخص:

- المنتجات العملياتية الأخرى: فقد سجلت انخفاضا بمقدار 117945.39 بمعدل (35.44%).
- الأعباء العملياتية الأخرى: سجلت سنة 2013 أعباء عملياتية بمقدار 10564.94 في حين لم تسجل سنة 2012 أية أعباء.
- مخصصات الاهتلاك: ارتفاع مخصصات الاهتلاكات و المؤونات بمعدل 4.89%

6. **النتيجة المالية:** يلاحظ من الجدول السابق أن النتيجة المالية سالبة لكلا السنتين إلا أن نتيجة سنة 2013 كانت أكبر من نتيجة سنة 2012 أي أنه في سنة 2012 كانت الخسارة أكبر من سنة 2013 و ذلك ناتج عن:
   - **المنتجات المالية:** سجلت انخفاض كبير بمقدار (498655.62) أي بمعدل (99.98%).
   - الأعباء المالية: سجلت هي الأخرى إنخفاض بقيمة (4702220.05) بمعدل (30.213%).
7. **النتيجة العادية قبل الضريبة:** هي المجموع ما بين النتيجة العملياتية و النتيجة المالية و بما أن النتيجة المالية سالبة فهذا سيؤدي إلى انخفاض النتيجة العادية قبل الضريبة و بمقارنتها مع نتيجة سنة 2012 فقد ارتفعت بمعدل 53.511% و هذا لارتفاع النتيجتين المالية و العملياتية.
8. **النتيجة الصافية للأنشطة العادية:** سجلت ارتفاع بمقدار 13998069.25 بمعدل 53.511% و هذا لانخفاض إجمالي المصروفات عن الأنشطة العادية بمعدل (10.31%) كما يلاحظ انخفاض في إجمالي الإيرادات إلا أن معدل غنخفاض المصروفات كان أكبر من معدل انخفاض الإيرادات و هو ما أدى إلى ارتفاع النتيجة الصافية للأنشطة العادية.
9. **النتيجة الصافية للسنة المالية:** عرفت ارتفاع بمقدار 13998969.25 أي بمعدل 53.511% و يعود ذلك إلى ارتفاع القيمة المضافة للاستغلال و ارتفاع النتيجة المالية.

تحليل جدول تغيرات رؤوس الأموال:

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في العناصر المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة بالكيان خلال السنة المالية.

و من خلال جدول تغيرات رؤوس الأموال الاعتماد على الميزانية لهذه المؤسسة نلاحظ أن رأس مال المؤسسة ثابت خلال السنوات 2011, 2012, 2013 و المقدر بـ 147180000.00دج أي أنه لم يتم خلال هذه السنوات إتخاذ قرار الرفع من رأس مال المؤسسة من طرف مسيرها, حتى الإحتياطات لم يتم زيادتها أو الرفع منها حيث بقيت هي الأخرى ثابتة خلال هذه السنوات بقيمة 5500.00دج, إلا أننا نلاظ أنه تم إمتصاص خسائر سنوات سابقة حيث أن رصيد في 31 ديسمبر 2013 كان (62654391.50دج) خسائر ستحمل في السنوات القادمة.

المطلب الثالث: تحليل جدول تدفقات الخزينة و وضعية رأس مال المؤسسة

ملاحظة : تحسب نسبة التغير في النمو في كل سطر كالتالي:

ن . (ن -1) / (ن -1) * 100

الجدول رقم (5.3):التغير في الخزينة (بالطريقة المباشرة) :

البيـــــــــــــــان	السنة المالية ن	السنة المالية (ن -1)	نسبة ت ن
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال			
تحصيلات المقبوضة من الزبائن	289725598,96	274473046,64	% 5,55
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين	90725183,22 -	69291329,16 -	% –30,93
الفوائد و المصايف المالية الأخرى المدفوعة	14348059,28 -	17668963,84 -	% –18,79
الضرائب على النتائج المدفوعة	33986628,72 -	40933932,11 -	% –16,97
تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية(الاستثنائية)	150665727,74	146578821,53	% 2,79
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال(أ)	150665727,74	146578821,53	% 2,79
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية و معنوية	139449312,63 -	1000000,00 -	
التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية و المعنوية	721620,52		
تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة مالية			
الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية			
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)	138727692,11 -	1000000,00 -	
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم			
حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتاتية من القروض	127055998,04	22000000,00	% 477,52
تسديدات القروض أوالديون الاخرى المماثلة	163108059,86 -	152957465,32 -	% 6,64
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج)	36052061,82 -	130957465,32 -	% 72,47
تاثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغير الخزينة للفترة (أ + ب + ج)	24114026,19 -	14609740,40	% –265,05
الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية	66306077,04	51696336,64	% 28,26
الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية	42192050,85	66306077,04	% 36,36
تغير الحزينة خلال الفترة	24114026,19	14609740,40 -	%–265,05
المقاربة مع النتيجة المحاسبية	40159890,25	26160921,00	% 53,51

التعليق على جدول تدفقات الخزينة :

جدول تدفقات الخزينة هو تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها ،وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة.ويعتبر كجدول قيادة في يد الإدارة العليا تتخذ على ضوئها مجموعة من القرارات الهامة كتغيير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه أو النمو وغيرها. ويهدف إلى إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشان استخدام السيولة المتاحة لدى المؤسسة.

يقدم جدول تدفقات الخزينة مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصادرها إلى ثلاث مجموعات رئيسية :

- التدفقات التي تولدها أنشطة الاستغلال (الأنشطة التي تتولد عنها منتجات و غيرها من الأنشطة غير المرتبطة بالاستثمار والتمويل).
- تدفقات الخزينة المرتبطة بالاستثمار أو التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات تسديد أموال من أجل اقتناء استثمار و تحصيل للأموال عن طريق التنازل عن أصل طويل الأجل).
- التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل (أنشطة تكون ناجمة عن تغيير حجم و بنية الأموال الخاصة أو القروض).

ومنه أصبحت الخزينة وفق هذا الجدول تحسب بناءا على منظور ديناميكي بالاعتماد على حركة تدفقات الخزينة و منظور تفصيلي يعتمد على تفكيك الخزينة حسب مصدرها ،وهذا ما يوضحه الشكل الأتي:

التحصيلات (تدفق داخل) التسديدات (تدفق خارج)

تتمثل الأسهم المتقطعة في تدفقات الخزينة الخارجة (التسديدات) مثل نفقات الاستغلال ،حيازة استثمار ،تسديد أقساط الديون ،توزيع أرباح الأسهم وغيرها .أما الأسهم المتواصلة فتتمثل في تدفقات الخزينة الداخلة مثل تحصيلات الاستغلال ،التنازل عن الاستثمارات ،الحصول على قروض (الاستدانة) ،الرفع في رأس المال ؛ وبالتالي فالخزينة هي مركز جميع التدفقات النقدية و تعتبر المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على درجة سيولة المؤسسة.

تغيرات الخزينة = التدفقات الخزينة المرتبطة بالاستغلال + تدفقات الخزينة المرتبطة بالاستثمار + تدفقات الخزينة المرتبطة بالتمويل.

إن الطريقة المباشرة التي أوصى بها المشرع الجزائري ترتكز على تقديم الأجزاء الرئيسية لدخول و خروج التدفقات

النقدية الإجمالية (الزبائن ،الموردين ،الضرائب ...) قصد الحصول على تدفق للخزينة صافي،ثم تقريب و مقارنة هذا التدفق الصافي مع النتيجة قبل الضريبة للفترة المعنية. و الجدول اعلاه يوضح ذلك .

يحتوي جدول تدفقات الخزينة بحسب الطريقة المباشرة على ثلاثة أجزاء رئيسية من التدفقات :

أ. تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (أنشطة العمليات العادية التي ينشأ منها منتجات المؤسسة و غيرها من الأنشطة غير مرتبطة بالاستثمار و التمويل) و تحدد كما يلي :

التحصيلات المقبوضة من الزبائن.

- المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين.
- الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة.
- الضرائب عن النتائج المدفوعة .

+ /- تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية.

ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال على النحو الأتي :

التحصيلات المقبوضة من الزبائن و تحسب كما يلي: حساب (70) المبيعات من البضائع و المنتجات المصنعة ،الخدمات المقدمة و المنتوجات الملحقة ماعدا حساب (709) التخفيضات والتنزيلات و الحسومات الممنوحة + الرسم على القيمة المضافة على المبيعات – التغير في رصيد حساب (41) الزبائن و الحسابات الملحقة(رصيد أخر مدة – رصيد أول مدة).

وهناك تحصيلات أخرى معنية بهذا العنصر و هي : حساب (74) إعانات الاستغلال + حساب (757) المنتجات الاستثنائية عن عمليات التسيير + حساب (758) المنتوجات الاخرى للتسيير الجاري + التغير في حساب (487) المنتوجات المسجلة مسبقا .

المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين و تحسب كمايلي : حساب (60) المشتريات المستهلكة ماعدا حساب(609) التخفيضات و التنزيلات المتحصل عليها من المشتريات + الرسم على القيمة المضافة على المشتريات + حساب(61) الخدمات الخارجية + حساب (62) الخدمات الخارجية الأخرى + الرسم على القيمة المضافة للخدمات الخارجية و الخارجية الأخرى – التغير في رصيد حساب(401) المورد و المخزونات و الخدمات – التغير في رصيد حساب(467) الحسابات الاخرى الدائنة أو المدينة + حساب (63) أعباء المستخدمين – التغير في حساب(42) المستخدمون و الحسابات الملحقة – التغير في حساب(43) الهيئات الاجتماعية و الحسابات الملحقة.

وهناك مبالغ مدفوعة لمتعاملين آخرين وهي معنية بهذا العنصرو تحدد على النحو الأتي :حساب(64) الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة + حساب(65) الأعباء العملياتية الأخرى – التغير في رصيد حساب (445) الدولة ،الضرائب على رقم الأعمال – التغير في رصيد حساب (486) الأعباء المسجلة مسبقا.

فوائد و مصاريف مالية أخرى مدفوعة تتمثل في حساب(66) الأعباء المالية.

الضرائب على النتائج المدفوعة وتحسب كمايلي : حساب(695) الضرائب على الارباح المبنية على نتائج الانشطة العادية – التغير في رصيد حساب (444) الدولة و الضرائب على النتائج.

تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية و تتحدد بالفرق بين حساب(77) منتجات العناصر غير العادية و حساب (67) أعباء العناصر غير العادية .

ب . تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (عمليات تسديد أموال من أجل اقتناء استثمار و تحصيل للأموال عن طريق التنازل عن أصل طويل الأجل) و تحدد كما يلي :

- تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية و معنوية.

+ التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية و المعنوية.

- تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية.

+ التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية.

+ الفوائد المحصلة من توظيفات الأموال.

+ الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة.

ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار على النحو الأتي :

تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية و معنوية وتحسب حسب العلاقة الآتية :التغير في القيم الثابتة المادية و المعنوية للسنة المالية + القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية و المعنوية.

التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية و المعنوية وتتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المادية و المعنوية.

تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية وتحسب حسب العلاقة الآتية :التغير في القيم الثابتة المالية + القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية و المعنوية.

التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية وتتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المالية.

الفوائد المحصلة من توظيفات الأموال وتتمثل في حساب (76) المنتوجات المالية.

ج . تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (أنشطة تكون ناجمة عن تغيير حجم و بنية الأموال الخاصة أو القروض)، و تحدد كما يلي :

التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم.

– الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها.

+ التحصيلات المتأتية من القروض.

– تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة.

ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل على النحو الأتي :

التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم تتمثل في التغير في حساب (101) رأس المال الصادر أو رأس مال الشركة أو الأموال المخصصة أو أموال الاستغلال +التغير في حساب (103) العلاوات المرتبطة برأس المال الشركة.

الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها وتتمثل في حساب (12) نتيجة السنة المالية السابقة – الغير في حساب(106) الاحتياطات.

التحصيلات المتأتية من القروض وتتمثل في التغير في حساب(16) الاقتراضات و الديون المماثلة + تسديدات القروض في السنة المالية.

تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة وتتمثل في الديون الجديدة المتحصل عليها خلال السنة المالية (التحصيلات المتأتية من القروض) – التغير في حساب(16) الاقتراضات و الديون المماثلة.

أما تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات فتتمثل في تأثيرات تغير سعر الصرف على الأموال في الصندوق و الوداع و الالتزامات ذات الأجل القصير(التوظيفات ذات الأجل القصير و بالغة السيولة) سهلة التحول إلى سيولة.

الجدول رقم (6.3):وضعية رأس المال من 2009/01/01 إلى 2013/12/31 :

السنة	الرصيد في بداية السنة المالية	الزيادة	النتيجة +	النتيجة -	الرصيد في نهاية السنة المالية
09	87185500,00			45806335,62	41379164,38
10	41379164,38			76776114,62	-35396950,24
11	-35396950,24	60000000,00		6392752,51	18210297,25
12	18210297,25		26160921,00		44371218,25
13	44371218,25		40159890,25		84531108,50

التعليق على وضعية رأس المال :

في 2009 كان رصيد بداية السنة المالية أي بداية النشاط يقصد بـ 87185500,00 دج ،حققت هذه السنة المالية خسارة بقيمة 45806335,62 - دج، و بالتالي انتهت السنة المالية برصيد قدره 41379164,38 دج.

في 2010 كان رصيد بداية السنة المالية هو نفسه رصيد نهاية السنة المالية للسنة 2009 ، في هذه السنة أيضا تحققت أيضا خسارة بقيمة 76776114,62 - دج ،انتهت السنة المالية الثانية بخسارة كبيرة لأنها فاقت رأس المال التأسيسي وقدر هذه الخسارة بـ 35396950,24 - دج.

في 2011 و بما أن الرصيد في نهاية السنة المالية السابقة كان خسارة ما جعل المؤسسة تلجأ إلى الزيادة في رأس المال بقيمة 60000000,00 دج ، مع هذا كانت نتيجة السنة المالية هذه هي الأخرى خسارة بقيمة 6392752,51 - دج ، رصيد نهاية السنة المالية قدر بـ 18210297,25 دج.

ابتداءا من السنة المالية 2012 بدأت المؤسسة في تحقيق الربح في نتيجة السنة المالية و التي قدرت في هذه السنة المالية بـ 26160921,00 دج ، انتهت السنة المالية برصد قدره 44371218,25 دج الذي كان بدوره يمثل رصيد بداية السنة المالية لسنة 2013.

في2013 تحسنت نتيجة السنة المالية حيث حققت المؤسسة ربح أكبر من ربح السنة الماضية و الذي قدر بـ 40159890,25 دج، انتهت السنة المالية برصد قدره 84531108,50 دج.

ملاحظة : لم تقدم لنا أي وثيقة تمكننا من التعليق عن الربح و الخسارة و أسباب تحقيق هذه النتائج،لذا لم نتمكن للأسف من تقديم تعليق أحسن.

المبحث الثالث: الفرق بين نظام المحاسبة المالي و نظام الخزينة

يوجد فرق بين نظام المحاسبة المالية و نظام المحاسبة المالية المبسطة أي نظام الخزينة من حيث اهداف قيام كل منهما و مبادئ العمل بهما اضافة الى اهم فرق بينهما وهو ان احدهما اجباري التطبيق و الاخر اختياري .

و لتحديد هذه الفروقات ،سيضم هذا المبحث مطلبين :

- ✓ المطلب الاول : معلومات حول النظام المحاسبي المالي و حول نظام الخزينة
- ✓ المطلب الثاني: الفرق بين الكشوف المالية للنظامين

المطلب الأول: معلومات حول النظام المحاسبي المالي و نظام الخزينة

أصبح النظام المالي المحاسبي هو النظام المطبق في الجزائر، وذلك حسب القرار المؤرخ في26 جويلية 2008 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 19 بتاريخ 25 مارس2009، حيث نجد أن هذا القرار يبين قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذلك مدونة الحسابات وقواعد سيرها. وتشير مواد القرار إلى أنه يهدف إلى تحديد كيفية تطبيق بنود القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي، لاسيما تعريف المفاهيم التي تشكل أساس إعداد وعرض الكشوف المالية والخصوصيات النوعية للمعلومة المالية بكل شفافية، وتفسير المعايير المحاسبية وطريقة فهم العمليات. ويهدف النص أيضا حسب الحكومة، إلى تطوير المعايير والمساعدة على تحضير الكشوف المالية والسماح بإجراء مقارنة دورية للمعلومة المالية، والقضاء نهائيا على كل التجاوزات التي كانت تحدث خلال تطبيق المخطط الوطني المحاسبي القديم.

ويرمي مشروع النظام المالي إلى تحقيق أهداف رئيسية نذكر منها:[1]

* إيجاد حلول محاسبية لعمليات لم يعالجها المخطط المحاسبي الوطني؛

* تبني تطور المعايير والتقنيات المحاسبية قصد تقريب ممارساتنا المحاسبية من الممارسات الدولية المصادق عليها من قبل أغلبية الدول؛

* تمكين المؤسسات الاقتصادية من تقديم معلومات مالية ذات نوعية، كاملة، أكثر شفافية، تسهل القواعد المحاسبية؛

* الاستجابة لاحتياجات الإعلام المالي لمختلف المستعملين، مسيرين، مستثمرين حاليين أو محتملين الأعضاء المستخدمين، مقرضين، دائنين، زبائن، جمهور، مدققين والدولة؛

* تمكين عملية تقييم الممتلكات على أساس السوق؛

* ضمان مقروئية أفضل للحسابات بالنسبة للمستثمرين الأجانب في إطار عملية الشراكة.

ولعل من أهم المزايا الرئيسية للنظام المحاسبي المالي الجديد نذكر:

– وجود إطار تصوري للمحاسبة يحدد بوضوح الاتفاقيات والمبادئ الأساسية للمحاسبة والأصول والخصوم ورؤوس الأموال الخاصة والأعباء وكذا المنتجات؛

– توضيح قواعد تقييم وحوسبة كل العمليات، بما فيها تلك التي لم يعالجها المخطط المحاسبي الوطني مثل القرض الايجاري الامتيازات والعمليات التي تتم بالاشتراك؛

[1] ن.حاج علي ، النظام المحاسبي المالي الجديد ، دار بلقيس للنشر ، الدار البيضاء ، الجزائر ، 2009 ، ص 294

– وصف لمحتوى كل الوضعيات المالية التي ينبغي أن تقدمها المؤسسة : الحصيلة، حساب النتيجة، جدول تدفقات الخزينة المالية وتقديمه وفق المعايير الدولية؛

– وجوب تقديم حسابات موحدة وحسابات مشتركة لكل المؤسسات الخاضعة لنفس سلطة القرار؛

– تبني القواعد العصرية المتعلقة بتنظيم المحاسبة ولاسيما مسك المحاسبة عن طريق الإعلام الآلي وهي ظاهرة شائعة بدون تنظيم؛

– تأسيس نظام محاسبة مبسط يرتكز على محاسبة الخزينة خاص بالكيانات الصغيرة.

أما بالنسبة لنظام الخزينة فيتمثل الهدف الأساسي منه في تسهيل عملية المحاسبة على هذه المؤسسات والتي غالبا ما تعاني من نقص الخبرة والتأهيل في التعامل مع المعلومات المحاسبية نتيجة لضعف الإطارات والكوادر المختصة في مجال المحاسبة.

أن تطبيق نظام المحاسبة المالية المبسطة من طرف هذه المؤسسات ليس إجباري وإنما هو خيار تتخذه المؤسسة بإرادتها المطلقة، وترتكز محاسبة الخزينة على إعداد سجل للأموال يعرف بدفتر الخزينة ويتم على مستواه إبراز التدفق الصافي للأموال سواء كانت إيرادات أو خسائر صافية.

ويقوم نظام محاسبة الخزينة على الشروط التالية:[2]

– المسك المنتظم لسجلات الأموال أو دفاتر الخزينة وهما دفتر الإيرادات مع إمكانية تجميع الإيرادات اليومية ذات المبالغ المنخفضة عند الاقتضاء، ودفتر النفقات الذي تسجل فيه العمليات حسب ترتيبها الزمني.

– حفظ وثائق الإثبات الرئيسية والمتمثلة في الفواتير سواء كانت مستلمة من الغير أو صادرة من طرف المؤسسة، أشرطة الصندوق، بيانات البنوك، نسخ الرسائل... مع وجوب تأريخ وتصنيف وترقيم هذه الوثائق.

المطلب الثاني : الفرق بين الكشوف المالية للنظامين

و بهذا فإن الكشوف المالية التي تعدها الكيانات الصغيرة وفق نظام محاسبة الخزينة هي كشوف مبسطة تحمل المعلومات الضرورية فقط التي تعبر عن وضعيتها المالية خلال السنة المالية، على خلاف المؤسسات التي لا تنتهج نظام المحاسبة المبسطة فإن الكشوف المالية التي تقوم بمسكها هي: الميزانية، حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة إضافة إلى ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات

[2] ن.حاج علي ، مرجع سابق ، ص 295 ، 296

مكملة للميزانية ولحساب النتائج، كما أنها تعرض تلك الكشوف بطريقة مغايرة تكون أكثر تعقيدا من حيث طبيعة المعلومات المالية التي تتضمنها.

أن النظام المحاسبي المالي قد اهتم بالكيانات الصغيرة التي تعتبر أساس التنمية الاقتصادية، فقام بشرح كل ما يتعلق بالتسجيل المحاسبي لهذه المؤسسات، حيث خصص في القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 بابا كاملا للمحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة، والذي تضمن كيفية متابعة العمليات الجارية، مبادئ تصحيحات آخر السنة المالية، تحديد النتيجة، عرض وتقديم الكشوف المالية، وكل ما يتعلق بمحاسبة المؤسسات الصغيرة والتي سماها بمحاسبة الخزينة والتي تقوم على أساس تحصيل المؤسسة لإيراداتها وصرفها لنفقاتها.

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل تعرفنا على مؤسسة الجيلالي بونعمامة و على قوائمها المالية لسنة 2013 هي مؤسسة صناعية تتكون من 86 عامل دائم ، فهي تابعة للنظام المحاسبي المالي لأن من خلال دراستنا وجدنا أن جميع المؤسسات التي يقل رقم أعمالها عن 1000000 دج تابعة للنظام المحاسبي المبسط باختلاف أنشطتها أما أكثر فتابعة للنظام المحاسبي المالي كما هو الحال بالنسبة لهذه المؤسسة ، كما حاولنا التعرف على الفرق بين هاذين النظامين.

خاتمـــــــــــة :

نجد أن النظام المحاسبي المالي قد اهتم بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تعتبر أساس التنمية الاقتصادية، والتي تحظى في الوقت الراهن باهتمام مخططي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء وذلك انطلاقا من دورها الحيوي في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول فقام بشرح كل ما يتعلق بالتسجيل المحاسبي لهذه المؤسسات، حيث خصص القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 لهذه المؤسسات بابا كاملا للمحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة، والذي تضمن كيفية متابعة العمليات الجارية، مبادئ تصحيحات آخر السنة المالية، تحديد النتيجة، عرض وتقديم الكشوف المالية، وكل ما يتعلق بمحاسبة المؤسسات الصغيرة والتي سماها بمحاسبة الخزينة .

جاء في الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ : 25 مارس 2009 في بابها الرابع أن نظام الخزينة موجه للكيانات الصغيرة و يقصد بذلك المؤسسات المصغرة , الصغيرة والمتوسطة .

يطبق هذا النظام في المؤسسات المصغرة ولا يطبق في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالرغم من أنها كلها كيانات صغيرة لأن تطبيقه إختياري ليس إجباري أي يمكن حتى للمؤسسات المصغرة عدم العمل به إذا اختارت وجهة أخرى كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

أهم نقد للنظام المحاسبي المبسط المطبق في الجزائر هو أن هذا النظام أهتم بالمؤسسات المصغرة وأبعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تطبيق النظام المحاسبي المبسط والتي تفتقر هي الأخرى إلى الخبرة والبنية الأساسية والموارد لتنفيذ عملياتها المحاسبية من نظام مستمد من المعايير المحاسبة الدولية.

لقد وقفنا على نتائج الفرضيات المطروحة وتوصلنا الى مايلي:

بالنسبة للفرضية الأولى فهي صحيحة حيث أنه تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يختلف من دولة لأخرى ولا يوجد تعريف موحد لها، وقد مرت هذه المؤسسات بعدة مراحل زمنية لتصل الى ما هي عليه الان في الجزائر.

بالنسبة للفرضية الثانية فمن خلال دراستنا توصلنا إلى أن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة منظومة مؤسساتية مكونة من وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و عدة هيئات حكومية مسؤولة عن دعم هذه المؤسسات.

بالنسـبة للفرضـية الثالثـة وجـد نظـام المحاسـبة الماليـة المبسـط وهـو نظـام محاسـبي موجـه خصوصـا للكيانات الصغيرة.

بالنسـبة للفرضـية الرابعـة فـرغم ملائمـة نظـام المحاسـبة الماليـة المبسـط مـع النشـاط البسـيط لكـل الكيانـات الصـغيرة بمـا فيهـا المؤسسـات الصـغيرة و المتوسـطة نظـرا لصـغر حجمهـا و قلـة الخـبرة فيها ،إلا أن هذا النظام مطبق فقط في المؤسسات المصغرة.

النتائج:

- هيكل التنظيمي للمؤسسة بسيط جدا .
- إن استخدام لغة واحدة مقبولة عالميا وهي معايير الإبلاغ المالي سيؤدي إلى تشجيع الاستثمار و توسيع الأعمال الاقتصادية،وهذه المعايير تتصف بالحيادية وتتوفر حولها ثقة كبيرة مما يقلل من فرص حدوث هزات مالية قد تؤدي إلى إفلاس وتلاشي العديد من المؤسسات الكبرى منها والصغرى.
- ظهور معيار دولي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يدل على أهمية هذه المؤسسات دوليا في تحقيق التنمية الاقتصادية على المستوي المحلي والدولي.
- للحصول على التقارير المالية ذات جودة عالية، تتسم بالشفافية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لابد من وجود قواعد المحاسبة والإبلاغ تكون مصممة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تحديداً.
- تطبيق النظام المحاسبي المالي المبسط ليس اجباريا بل اختياري على عكس النظام المحاسب المالي .

و في الأخير ،نتمنى أننا من خلال هذا العمل المتواضع قد وفقنا للإجابة عن تساؤلات كثيرة أثارها هذا الموضوع،وتسمح لباحثين آخرين بالتعمق أكثر وإكمال الجوانب التي لم نتطرق اليها .

قـــــــــــائمة المراجع

أولا: الكتب.

- نبيل جواد ، إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الطبعة الأولى ، بيروت ، المؤسسسة الجامعية للنشر و التوزيع ، 2007
- محمد محروس إسماعيل ، إقتصاديات الصناعة و التصنيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، دار وائل للنشر ، 2007 ،
- محمد بلقاسم حسن بهلول ، الاستثمار و إشكالية التوازن الجهوي، الطبعة الأولى ، الجزائر ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، 1990
- ليث عبد الله القهيوي , بلال محمود الوادي , المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية, دار الحامد للنشر والتوزيع , الأردن , 2012
- حنان بن رضوان ، تطور الفكر المحاسبي ، الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع ، عمان ،2001
- ن.حاج علي ، النظام المحاسبي المالي الجديد ، دار بلقيس للنشر ، الدار البيضاء ، الجزائر ، 2009

ثانيا : البحوث الجامعية.

- حدة الضب ، مدى تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل الانضمام المرتقب للجزائر للمنظمة العالمية للتجارة ، رسالة ماستر ، جامعة ورقلة ،2012/2011
- صباح شاوي ، أثر التنظيم الاداري على أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، رسالة ماجستير، جامعة سطيف ، 2010/2009
- إبراهيم قعيد ، دور الترويج في إنجاح السياسات التسويقية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة ، 2009/2008
- يوسف قريشي ، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ، 2005

- وسيلة بلهادي ، دراسة و تحليل آليات و متطلبات تكييف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع المتغيرات البيئية ، رسالة ماجستير ، جامعة سطيف ، 2011/2010
- خير الدين بن دادة ، الحوكمة كآلية لتحسين الأداء في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، رسالة ماستر، جامعة ورقلة ، 2012/2011
- نهلة بو البردعة ، الإطار القانوني لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، رسالة ماستر، جامعة قسنطينة ، 2012/2001
- محمد رشيد سلطاني ، التسيير الإستراتيجي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، رسالة ماجستر2006/2005
- عبلة معطا الله ، دور المحاسبة المبسطة في ارساء اسس الافصاح المحاسبي للقوائم المالية ، رسالة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ورقلة ، 2013/2012
- هناء نوي ، النظام المحاسبي الجديد ، رسالة ماستر ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ورقلة ، 2011/2010
- عفاف قوي ، محاولة تطبيق النظام المحاسبي المبسط في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، رسالة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ورقلة ، 2012/07/02
- امال مهاوة ، امكانية تحيين النظام المحاسبي المالي و فق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ورقلة ، 2011

ثالثا : التظاهرات العلمية.

- عثمان بوزيان ، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، ، الملتقى الدولي الثاني ، جامعة مولاي طاهر ، سعيدة ، أيام 17 /18 افريل 2006

رابعا : القوانين و المراسيم.

- الجريدة رسمية العدد 52 , المتضمنة المادة 06 من المرسوم التنفيذي 296.96،المؤرخ في 1996/09/08
- الجريدة الرسمية العدد 42 ، المتضمنة المادة 02 من المرسوم رقم 2000 ـ 190 ، مؤرخ في 11 جويلية 2000
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009 ،المتضمنة القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 و المحدد لقواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و مدونة الحسابات و قواعد سيرها

خامسا: المجلات العلمية

- عبد الرحمان بن عنتر ، "مراحل تطور المؤسسة الجزائرية و آفاقها المستقبلية" ، مجلة العلوم الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد الثاني ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، جوان 2008

سادسا :مواقع الأنترنت

- موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

SDBB -SARL : DJILLALI BOUNAAMA DE BRIQUES-
ADRESSE : B.P 146- Tissemsilt RP 38000 ALGERIE
TEL/+213.040.74.08.21 FAX +213 040.74.08.26 - sarldj_bounaama@hotmail.com

بطاقة تقنية للشركة

الشكل القانوني: ش.ذ.م.م شركة ذات مسؤولية محدودة

تسمية المقر الاجتماعي : الجيلالي بونعامة للأجر

قطاع النشاط: الإنتاج الصناعي

طبيعة النشاط: إنتاج المنتجات بالفخار الغير مقاوم (الأجر والقرميد)

المقر الاجتماعي : **106** دوار بني مايدة الطريق الوطني رقم **19** تيسمسيلت

تاريخ بداية النشاط : **15** جويلية **2009**

المساحة : تقدر مساحة المصنع ب **04** هكتارات و**83** أر

عدد العمال الدائمين حاليا

	ذكور	إناث
إطارات	06	01
أعوان تقنيين	20	00
أعوان تنفيذ	59	00
المجموع	86	

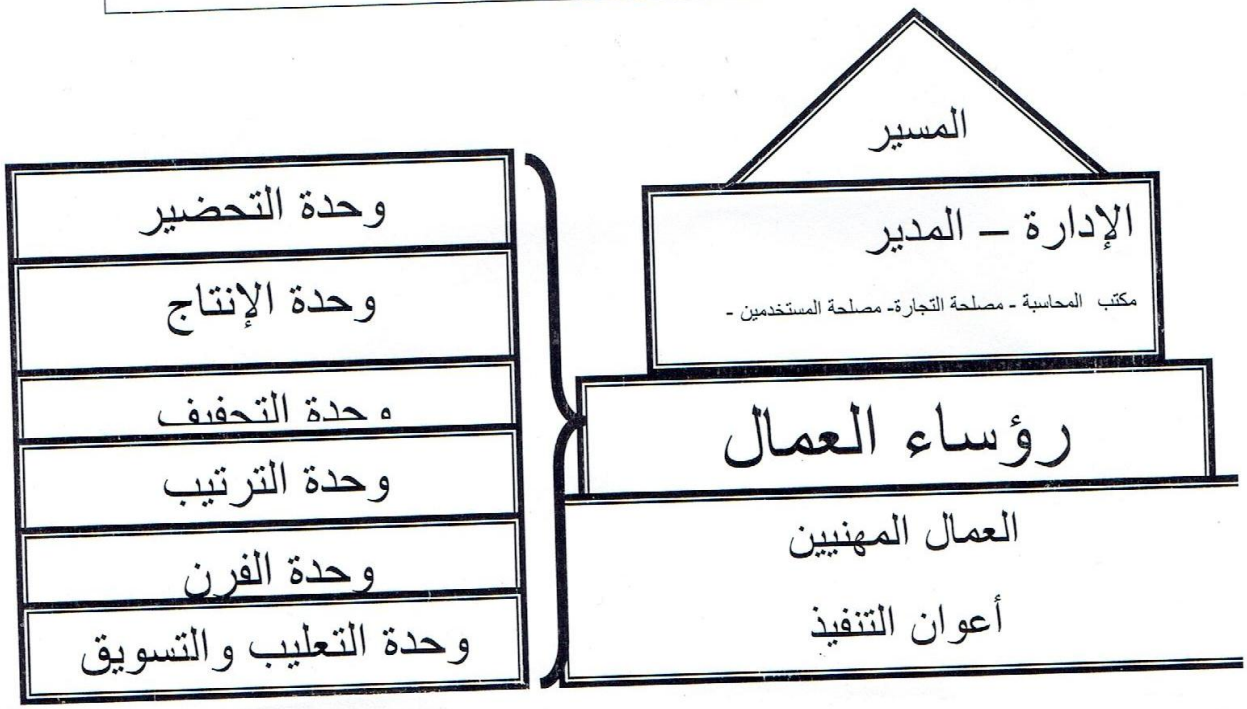

مخطط العمل

التخطيط - والهدف منه وضع مخطط للإنتاج والتوزيع لتحسين المنتوج كما ونوعا

التنظيم – تنسيق العمل بين العمال وتحفيزهم على تطوير الإنتاج

الإنتاج – تطبيق كل القواعد والأسس والمسطرة في الشركة

المراقبة- مراقبة المنتوج من حيث الكمية والنوع ووجهة المنتوج والمقارنة بين ما خطط له مع النتيجة النهائية للإنتاج مع مراعاة أراء الزبائن في المنتوج من حيث النوع والكم

المادة الأولية المستعملة :

تتمثل المادة الأولية في مواد طبيعية 100% وتكمن في مادة الطين والرمل والماء فقط

المنتوج :

الرقم	النوع		الإنتاج السنوي بالوحدة
01	10*20*30	B08T	8224821 وحدة
02	15*20*30	B12T	5236824 وحدة

1346605

SARL DJILLALI BOUNAAMA DE BRIQUE
WILAYA DE TISSEMSILT
DOSSIER : S.A.R.L DJILLALI BOUNAAMA

Edité le 06/03/2014
14:33:26

BILAN ACTIF (Avant clôture)

A Décembre 2013

ACTIF	NOTE	N Brut	N Amort-Prov	N Net	N-1 Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)	A				
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles	A1	126 000,00	126 000,00		
Immobilsations corporelles	A2	1 120 856 186,45	411 631 796,59	709 224 389,86	693 988 598,49
Immobilisations encours	A3	18 050 134,21		18 050 134,21	18 050 134,21
Immobilsations financières					
Titres mis en équivalence - entreprises associées					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 139 032 320,66	411 757 796,59	727 274 524,07	712 038 732,70
ACTIF COURANT	B				
Stocks et encours	B1	39 219 458,64		39 219 458,64	29 999 336,45
Créances et emplois assimilés	B2				
Clients	B3				2 000 002,35
Autres débiteurs	B4	42 317 916,94		42 317 916,94	5 137 913,75
Impôts	B5				
Autres actifs courants	B6				
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		42 192 050,85		42 192 050,85	66 306 077,04
TOTAL ACTIF COURANT		123 729 426,43		123 729 426,43	103 443 329,59
TOTAL GENERAL ACTIF		1 262 761 747,09	411 757 796,59	851 003 950,50	815 482 062,29

Copyright Genisoft(20011-2012) : SARL DJILLALI BOUNAAMA DE BRIQUE

SARL DJILLALI BOUNAAMA DE BRIQUE

WILAYA DE TISSEMSILT

DOSSIER: S.A.R.L DJILLALI BOUNAAM

Edité le06/03/2014

14:33:26

BILAN PASSIF (Avant clôture)

A Décembre 2013

PASSIF	NOTE	N	N-1
CAPITAUX PROPRES	C		
Capital émis (ou compte de l'exploitant)	C1	147 180 000,00	147 180 000,00
Capital non appelé			
Prime et réserves (Réserves consolidées)	C2	5 500,00	5 500,00
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence			
Résultat net (Résultat net part du groupe)	C3	40 159 890,25	26 160 921,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau	C4	-102 814 281,75	-128 975 202,75
TOTAL I		84 531 108,50	44 371 218,25
PASSIFS NON COURANTS	D		
Emprunts et dettes financières	D1	235 049 161,93	258 843 908,34
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance			
TOTAL PASSIFS NON COURANT II		235 049 161,93	258 843 908,34
PASSIFS COURANTS	E		
Fournisseurs et comptes rattachés	E1	118 427 191,63	114 879 331,36
Impôts	E2	3 273 533,50	1 123 394,73
Autres dettes	E3	382 174 945,12	354 353 420,71
Trésorerie Passif	E4	27 548 009,82	41 910 788,90
TOTAL GENERAL PASSIF III		531 423 680,07	512 266 935,70
TOTAL GENERAL PASSIF		851 003 950,50	815 482 062,29

Copyright Genisoft(2011) : SARL DJILLALI BOUNAAMA DE BRIQUE

SARL DJILLALI BOUNAAMA DE BRIQUE
WILAYA DE TISSEMSILT

Edité le 06/03/2014
14:37:13

DOSSIER:S.A.R.L DJILLALI BOUNAAMA DE BRIQUE

COMPTE DE RESULTATS (Avant clôture)
(Par nature)

Du Mois Réouverture **Au Mois** Décembre 2013

	NOTE	N	N-1
Vente et produits annexes	F1	217 916 455,44	221 646 216,49
Variation stocks produits finis et en cours	F2	9 843 977,11	13 077 231,97
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		227 760 432,55	234 723 448,46
Achat consommés	G1	39 261 871,39	46 382 565,98
Service extérieurs et autres consommations	G2	7 815 531,65	23 545 703,91
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE		47 077 403,04	69 928 269,89
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION		180 683 029,51	164 795 178,57
Charges de personnel	H1	28 870 488,78	28 319 468,04
Impôts, taxes et versements assimilés	H2	5 370 113,52	4 627 836,73
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		146 442 427,21	131 847 873,80
Autres produits opérationnels	I1	204 874,61	332 820,00
Autres charges operationnelles	I2	10 564,94	
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	I3	95 615 926,64	90 955 288,33
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V - RESULTAT OPERATIONNEL		51 020 810,24	41 225 405,42
Produits financiers	J1	82,09	498 737,71
Charges financières	J2	10 861 002,08	15 563 222,13
VI - RESULTAT FINANCIER		-10 860 919,99	-15 064 484,42
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS		40 159 890,25	26 160 921,00
Impots exigibles sur résultats ordinaires			
Impots différés (Variations) sur résultat ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		227 965 389,25	235 555 006,17
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		187 805 499,00	209 394 085,17
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		40 159 890,25	26 160 921,00
Eléments extraordinaires (produits) (à preciser)	K1		
Eléments extraordinaires (charges) (à preciser)	K2		
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		40 159 890,25	26 160 921,00

Copyright Genisoft(2011) : SARL DJILLALI BOUNAAMA DE BRIQUE

S.A.R.L DJILLALI BOUNAAMA DE BRIQUE
TISSEMSILT
EXERCICE :2013

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

(Méthode directe)

	NOTE	EXERCICE N	EXERCICE N-1
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles	01		
Encaissements recus des clients	02	289 725 598,96	274 473 046,64
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel	03	-90 725 183,22	-69 291 329,16
interets et autres frais financiers payés	04	-14 348 059,28	-17 668 963,84
Impots sur les résultats payés	05	-33 986 628,72	-40 933 932,11
Flux de trésorerie avanr éléments extraordinaires	06	**150 665 727,74**	**146 578 821,53**
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires(à préciser)	07		
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)	08	**150 665 727,74**	**146 578 821,53**
Flux de trésoreie provenant des activités d'investissements	09		
Décaissements sur aquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles	10	-139 449 312,63	-1 000 000,00
	11		
Encaissements sur cession d'immobilisations corporelles ou incorporelles	12	721 620,52	
	13		
Décaissements sur aquisition d'immobilisations financiéres	14		
Encaissements sur cession s d'immobilisations finaciéres	15		
Intérets encaissés sur placements financieres	16		
Dividendes et quote-part de résultat recus	17		
Flux de trésoreie net provenant des activités d'investissements(B)	18	**-138 727 692,11**	**-1 000 000,00**
Flux de trésorerie provenant des activités de financement	19		
encaissements suite à l'émission d'actions	20		
Dividendes et autres distributions effectués	21		
Encaissements provenant d'emprunts	22	127 055 998,04	22 000 000,00
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées	23	-163 108 059,86	-152 957 465,32
Flux de trésorerie net provenant des activitésde financement (c)	24	**-36 052 061,82**	**-130 957 465,32**
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi-liquidités	25		
	26		
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)	27	**-24 114 026,19**	**14 609 740,40**
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice	28	66 306 077,04	51 696 336,64
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la cloture de l'exercice	29	42 192 050,85	66 306 077,04
Variation de trésorerie de la période	30	**24 114 026,19**	**-14 609 740,40**
Rapprochement avec le résultat comptable	31	**40 159 890,25**	**26 160 921,00**

SARL DJILLALI BOUNAAMA DE BRIQUE

RN-N° 19 ROUTE DE CHLEF W DE TISSESMILT

Exercice:2013

ETAT DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES

	NOTE	CAPITAL SOCIAL	PRIME D'EMISSION	ECART D'EVALUATION	ECART DE REEVALUATION	RESERVE ET RESULTAT
Solde au 31décembre 2011	**V2**	**147 180 000,00**				**-128 975 202,75**
Changement de méthode comptable						
Correction d'erreurs significatives						
Réévaluation des immobilisations						
Profits ou perte non comptabilisés						
dans le compte de resultat						
Dividendes à payer						
Augmentation de capital						
Résultat net de l'exercice						26 160 921,00
Solde au 31décembre 2012	**V3**	**147 180 000,00**				**-102 814 281,75**
Changement de méthode comptable						
Correction d'erreurs significatives						
Réévaluation des immobilisations						
Profits ou perte non comptabilisés dans						
le compte de resultat(passif D21)						
Dividendes à payer						
Augmentation de capital						
Résultat net de l'exercice						40 159 890,25
Solde au 31décembre 2013	**V4**	**147 180 000,00**				**-62 654 391,50**

Exercice:2013

SITUATION DE COMPTE CAPITAUX PROPRES DU 01/01/2009 AU 31/12/2013

N°	ANNEE	solde au debut de l'xercice	AUGMENTATION	RESULTAT (+)	RESULTAT (-)	S/ A LA FIN DE L'EXERCICE
1	2009	87 185 500,00			-45806335,62	41 379 164,38
2	2010	41 379 164,38			-76776114,62	-35 396 950,24
3	2011	-35 396 950,24	60 000 000,00		-6 392 752,51	18 210 297,25
4	2012	18 210 297,25		26 160 921,00		44 371 218,25
5	2013	44 371 218,25		40 159 890,25		84 531 108,50

CAPITAL SOCIAL	87 180 000,00
RESERVE	5 500,00
AUGMENTATION DE CAPITAL	60 000 000,00
S/TOTAL	**147 185 500,00**
RESULTAT (-) EX: 2009	-45 806 335,62
RESULTAT (-) EX: 2010	-76 776 114,62
RESULTAT (-) EX: 2011	-6 392 752,51
S/TOTAL	-128 975 202,75
RESULTAT (+) EX: 2012	**26 160 921,00**
RESULTAT (+) EX: 2013	**40 159 890,25**
S/TOTAL	**66 320 811,25**
SOLDE AU 31/12/2013	**84 531 108,50**